

فهرست الكتاب

الباب الاول

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً

الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا —
تجريد نابلون بونابرت — القنال ومحمد علي باشا — القنال وعباس باشا الاول —
فردنان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠
نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لينان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايضة
الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي لسبس الى الاستانة — انكلترا
وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم واسبابه — تقرير
لينان بك وموجل بك — سفر دي لسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها —
انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوربيين لبدء رأيهم في المشروع — قرارهم —
قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بخصوص
توريد العملة اللازمين للأعمال — حرب عوان بين دي لسبس وانكلترا — عرض
السهم للاكتتاب العام — نتيجة الاكتتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسمياً

الفصل الثاني

(القتال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي
ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا
على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث —
قبول الدولة العلية الدخول في المخاطرة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار
دي لسبس على العمل — مشتري الشركة لفيتش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة
اسماعيل باشا لزاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل الترع الحلوه للوادي بمعرفة
الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئياً على منع السخرة واسترداد الاراضي
الممنوحة للشركة وباقي الترع الحلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا

بالاستانة واوروبا - قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر - تحكيم نابوليون الثالث في الامر - حكم نابوليون - اتفاقية ٢٢ نبرابر سنة ١٨٦٦ - انتهاء الازمة -- تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة - اتمام العمل - احتياج الشركة للمال - التصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك - تنازل الخديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة -- الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك - انتهاء العمل وزيارة الخديوي للقنال - حفلة الافتتاح - اعلان فتح القنال لسرور العموم

الباب الثاني

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى - الصعوبة المالية - تغيير طريقة تقدير المحولة - خلاف مع ارباب السفن - مداعة الشركة امام محاكم باريس - مؤتمر الاستانة - قراره - اكراه الشركة على قبوله - مبيع سهام مصر الى انكلترا - بيع حصنها في الارياح - احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العراقية - الكلام في حيادة القنال - برنامج لوندرد في نوفمبر سنة ١٨٨٣ - مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ - معاهدة سنة ١٨٨٨ - تصديق انكلترا عليها في ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال . مجموع ابرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار مايساوه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ ابرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها ماخسره مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت لها اسهمها وحصتها في الارباح

الباب الثالث

اقترح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق - مذكرة المستشار المالي - قرار مجلس النظار - مناقشة المذكرة - اعتبارات عامة - فروض حساية - تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ - تقدير مصروفات القنال في هذه المدة - مقدار ماأخذه الشركة في المدة المذكورة - مقدار ماعرضه في نظرها - الفرق - مزايما المشروع للشركة مضاره لمصر - نتيجة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احمده سبحانه وتعالى وبه أستعين وأصلى وأسلم على جميع الانبياء والمرسلين خصوصاً خاتمهم الامين . وبعد فانه شاع في أواخر شهر اكتوبر الماضي أن المخابرة دائرة بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس على تمديد أجل الامتياز لمدة أربعين سنة بعد المدة الاولى التي تنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١١ فقامت الجرائد وقعدت لهذه الاشاعة وطلبت الامة من الحكومة اعلان حقيقة هذا العرض وان لا تمضي الحكومة في امره شيئاً الا بعد اخذ رأي الجمعية العمومية فأصغت الحكومة الى هذا الطلب ونشرت مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تعضده ثم قر مجلس النظار على أخذ رأي الجمعية العمومية في هذا المشروع الخطير قبل ان يث فيه شأنًا . وقال وزير خارجية انكلترا ما يؤيد هذا التصميم وان حكومة انكلترا لا تضغط على مصر في هذا الشأن بل تتركها تقرر ما تراه في صالحها بمطلق حريتها وعلنا أخيراً أن كبار رجال الشركة قد حضروا مصر للمفاوضة في هذا الامر وبذلك أصبحت المسألة في يد الامة المصرية وفي عنق نوابها والمأمول في حكمهم وتجاربهم الماضية وحجهم لوطنهم أن يمعنوا النظر في هذا المشروع متى عرض عليهم ويقرروا ما يرونه صالحاً لبلادهم حالاً واستقبلاً

ولما كانت مسألة القنال تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين وكانت مكاتبنا خالية من كتاب بلغتنا العربية يجمع شتات تاريخ القنال ويفصل الادوار التي لعبتها يد السياسة فيه وحالته الراهنة قد رأيت أن أجمع في فصول قليلة بعض تلك الموضوعات التي تهتم الامة معرفتها موضعاً كيف أنشئ القنال وعلاقة مصر به وما كلفها من النفقات وكيف استأثر بفوائده كل العالم ماعداها وميينا دخل الشركة منه وحالها المالية وما لها وما عليها

حتى نهاية سنة ٩٠٩ ومن ثم بحث في اقتراح مد الامتياز وهل هو في صالح الشركة فقط أم في صالح الفريقين (هي والحكومة المصرية) ؟ وفي هذه الحالة هل الشروط المعروضة حسبا نشرت، أرجح للبلاد المصرية أم لا توافق مصلحتها فإذا كانت لا توافقها فأبي الشروط لها أرجح . وقد اعتمدت في جميع ما سأسرد من الوقائع على الاوراق والمستندات الرسمية كالكتاب الاصفر ومؤلفات دي ليسبس نفسه وحسابات الشركة المقدمة منها سنوياً لجمعية العمومية وتقارير مجلس ادارتها ومجموعة مجلة قنال السويس الرسمية وغير ذلك من المؤلفات والكتب والمجلات التي وان لم تكن رسمية صرفة فإنها شبيهة بها لنسبتها لاشخاص كانوا نظارا للخارجية الفرنسية كدي فريسينية وجيزو ولامارتين وبارتيليمي سنت هيلير أوكتير رئيس جمهورية فرنسا سابقاً أو شارل رو الساعد الايمن لدي ليسبس وأحد وكلاء الشركة حالاً وعلي مبارك باشا وزير المعارف والاشغال العمومية وغيرهم . ولقد رأيت أيضاً أن أرفق بهذه الرسالة نصوص العقود والانفاقات والمعاهدات ومحاضر الجلسات والاحكام والرسائل المهمة التي تبودلت في بحر هذه المدة الطويلة وغير ذلك مما يعتبر حجة في هذا الموضوع أو مما قد يحتاج اليه القارئ للمراجعة لان غرضي الوحيد أن تكون مسألة القنال معلومة بتفاصيلها مفهومة بخلافها وجميع أدوارها مؤيدة بالسندات الرسمية حتى لا تخفى على أحد فيها خافية ولى في حسن نيتي ما يجعلني آمل أن يجد مواطني في هذه الرسالة ما يوقفهم على حقيقة أمر القنال من عهد ان فكر فيه حتى الآن دون أدنى تحيز والله تعالى المسئول ان يلهمنا جميعاً الصواب في الرأي والسداد في الفكر وان يوفقنا لما فيه الصالح للبلاد والمنفعة للعباد وما ذلك على الله بعزيز

فبراير سنة ١٩١٠

محمد طلعت حرب

الباب الاول

قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً

الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا —
تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد علي باشا — القنال وعباس باشا الاول —
فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠
نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لبنان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايسة
الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي ليسبس الى الاسكندرية — انكلترا
وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم وأسبابه — تقرير
لبنان بك وموجل بك — سفر دي ليسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها —
استدباب جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لابداء رأيهم في المشروع — قرارهم —
قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بخصوص
توريد العملة اللازمين للاممال — حرب عوان بين دي ليسبس وانكلترا — عرض
السهم للاكتاب العام — نتيجة الاكتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسمياً

ان فكرة اتصال البحرين الابيض بالاحمر ليست حديثة بل قديمة قامت
برؤوس المفكرين من المصريين وغيرهم من زمن الفراعنة ومن يليهم. بل منهم
من نفذها فعلاً لا اعتقادهم جميعاً أهمية ذلك لتجارهم وللتجارة العامة بين المشرق
والمغرب .

ذكر المرحوم علي مبارك باشا في خطه : « انه كان يوجد في الازمان
السابقة بصحراء برزخ السويس خليجان أحدهما يمتلئ من المياه النيلية كما عليه
الاسماعيلية الآن وكان يصب في البرك المرة عند السيرايوم والآخر كان
مبدوؤه من البحر الابيض عند مدينة الطينة ويتصل بالبحر الاحمر في البرك

المرّة وقد شاهد لبنان باشا^(١) أثر هذا الخليج المالح وذكره في كتابه الذي كتبه في أعمال مصر فقال ان أوله عند القنطرة الواقعة على طريق الشام ويمتد الى ان يكون آخره عند بركة التماسح الواقعة عليها مدينة الاسماعيلية الآن . »

وذكر المقتطف في عدده الصادر في يناير سنة ١٩١٠ ما يأتي
 قيل ان كثيرين من الفراعنة فكروا في انشاء ترعة تصل البحر الاحمر بالنيل والبحر المتوسط وذهب ارسطو واسترابون وبلينيوس الى ان رعمسيس الثاني المعروف بسيوسستريس شرع في حفر هذه التربة سنة ١٢٣٠ قبل المسيح الا ان هيرودوتس ذكر ان نحو الثاني ملك طيبة كان أول من حفرها وذلك في سنة ٦١٠ ق . م واستمر على العمل نحو ستة أشهر هلك في أثناءها ١٢٠٠٠ رجل من قومه ثم أوقف الحفر بإشارة عراف قال له انه بعمله هذا ينتفع البرابرة أعداء المصريين يريد بذلك الفرس . وقال ارسطو ان ما أوقفه عن العمل قول المهندسين ان البحر الاحمر أعلى من الدلتا ويخشى من طغيانه عليها . ثم تغلب الفرس على مصر بعد ذلك بتقليل فاستأنف داريوس الفارسي حفر التربة وأتمها نحو سنة ٥٢٠ ق . م

وكان للنيل في ذلك الزمان فرع يسمى فرع بلوسيوم أو الطينة يتدفق على مقربة من بنها ويمر في بوابستس أي تل بسطة قرب الزقازيق ويصب في بلوسيوم على بضعة عشر ميلاً غربي بورسعيد . فكانت تخرج التربة المشار اليها من هذا الفرع شمالي بوابستس ثم تجتاز وادي الطليمات أو وادي القنال الى البحيرات المرة شمالي خليج السويس . ولم يوصلوا بين البحيرات والخليج خوفاً من طغيان البحر الاحمر على الدلتا لأنهم كانوا يظنون ان سطحه أعلى منها

(١) أحد المهندسين الفرنسيين الذين استقدمهم محمد علي باشا لمساعدة المهندسين المصريين في تنظيم طرق الري وبناء القناطر الخيرية الخ .

فكانوا يحملون البضائع على ظهور الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى الشالوف عرضه ١٣ ميلاً ونصف ميل ثم تراكت الرمال على هذه التربة فاحتفرها بطليموس مرة أخرى سنة ٢٧٠ ق . م . وأوصلها الى البحر الاحمر وجعل لها سدوداً وأقفالاً يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل في زمن الانخفاض وبنى فرصة على رأس الخليج سماها ارسنوي . وذكر استرابون الذي جاء الى مصر قبل المسيح بزمن يسيران التربة كانت صالحة للملاحة في أيامه . وروى فلوطرخس ان كليوباترة شرعت في تهريب أسطولها الى البحر الاحمر في هذه التربة وذلك بعد هزيمتها في موقعة اكشيوم لكنها أخفقت في ذلك لان الماء كان قليلاً ويظهر ان الرمال عادت وتراكت على التربة مرة أخرى فاحتفرها طرايانس القيصر الروماني (٩٨ — ١١٥ ب . م) وكان الفرع البليوسي قد أخذ يتحول غرباً فجعل طرايانس أولها في بابليون وهي قرية كانت قائمة على مقربة من دير مارجرجس في مصر القديمة وما زال الرومانيون يسيرون مراكبهم فيها الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى

ويقال انه بعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص أصاب أهل المدينة جهد شديد فاحتفر عمرو هذه التربة مرة أخرى وسماها خليج أمير المؤمنين وكان ذلك سنة ٢٣ هجرية وفرغ منها في ستة أشهر وجرت فيها السفن ووصلت الى الحجاز في الشهر السابع وما زالت السفن تسير فيها مدة ١٣٤ سنة الى زمن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي فأمر بردمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبد الله حين خرج عليه في المدينة وقيل ان الحاكم بامر الله من الخلفاء الفاطميين في مصر احتفرها وجعلها صالحة للملاحة الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى وبقيت المباء تجري اليها في أيام الفيضان الى زمن محمد علي فأمر بردمها ولا تزل آثارها الى الآن »

يتلخص مما ذكر ان جميع الدول التي تعاقبت على مصر اهتمت بأمر هذه

الترعة وما كان اهتمامهم بها الا لاعتقادهم كما قلنا بأنها الطريق الطبيعي بين المشرق والمغرب وخاف بعضهم على مصر من جرائها فأبى فتحها أو ردها سداً لباب المشا كل السياسية ودفعاً لمطامع الدول الاشعبية. اذ كما أنها نعمة كبرى على التجار والمتاجرين هي تقمة عظمي علي المركز السياسي لمصر التي كانت ولا تزال بسبب هذا الطريق مطمح انظار كل دولة قامت واتسعت تجارتها وزادت مصالحها في الشرق . وما برزخ السويس الا مفناح البحر الاحمر من كان بيده واستعمل ترعته وكان قويا ملك طريق الشرق وانفرد بتجارته وحصر منافعها لنفسه .

وقد كان الشرق لغاية القرن الحادي عشر ليلاد أي قبيل الحروب الصليبية ذا حضارة كبرى و عمران عظيم نبغ أهله في التجارة والصناعة والعلوم والفنون الجميلة بينما كان الغرب على عكس ذلك بلاده لا تنتج له ما يكفيه لما كله وملبسه و ضروريات الحياة عنده فكان الشرق يسد له ما ينقصه

وكانت تجارة الشرق محصورة في أيدي أهله يأتون بالطرائف وأتواب الخز والعقاقير والنوابل من بلاد الهند وفارس والصين وما جاورها الى ثغور الشام عن طريق بين النهرين والى الاسكندرية عن طريق السويس والقاهرة . ويعرضون ذلك في اسواقهم فيتخاطفها الغرب لشدة احتياجه اليها بواسطة تجار جمهوريتي البندقية وجنوة المنافستين في الاختصاص بتجارة الشرق . وكان يصيب الشرقيين بسبب هذه التجارة ربح عظيم ومكاسب طائلة

وكان سكان الغرب يزيد عددهم على مر السنين فتزيد طبعاً احتياجهم وجلبها في الشرق يستأثر بها اهله ويتحكمون في بيعها لهم

ولذلك كان الشغل الشاغل لاهل الغرب ان يوفقوا الى منفذ آخر عن طريق البحر يصلون به لمنابع تلك البضائع التي أصبحوا لا غنى لهم عنها فيحصلون عليها رخصة بدون واسطة ويخلصون من تحكم الوسطاء فيهم وظلوا سنين عديدة

يفكرون ويبحثون وزاد بلبالهم قيام الدولة العثمانية في الشرق فخافوا شبابها وماعسى أن يصيبهم منها وأرسلوا الرجال تلو الرجال ليجوسوا خلال البحار علمهم يهتدون الى طريق الهند بحرا وكان آخر من أوفدوا في أواخر القرن الخامس عشر فاسكودي جاما البرتغالي من قبل حكومة البرتغال ووجهته البحر من غرب أفريقيا وجنوبها والاطالاي كريستوف كولومب من قبل ملكة كاستليا أي أسبانيا ووجهته الغرب بالبحر الاطلانطيقي والايثالي سباستين كابو من قبل ملك انكلترا ووجهته البحر من جهة الشمال الغربي

وقد هدتهم خاتمة المطاف الى اكتشاف طريق الهند واكتشاف أمريكا فما زال فاسكودي جاما مواصلا سيره حتى وصل الى رأس عشم الخير بجنوب افريقية واستمر في سيره مع البحر الى ان دخل في بحر الهند وترتب على ذلك تحويل تجارة الشرق من يد الايتاليين الى البرتغاليين وتغيير طريقها من البحر الاحمر الى بحر الهند فالبحر الاطلانطيقي الى ليشبونا عاصمة البرتغال التي أصبحت بذلك السوق العام لتجارة الشرق باوروبا

واهتدى كريستوف كولومب الى أمريكا الوسطى وكابو الى أمريكا الشمالية فاصبحتا ملكا لاسبانيا وانكلترا وتبعهما فرنسا وهولاندا واستعمر الاوربيون هذه البلاد بالزراعة والصناعة واستثمروا مناجم الذهب والفضة باستخراجها من معادنها وشرعوا تجارة الرقيق لشدة احتياجهم الى من يزرع ويقلع ويقوم بهذه الاشغال واحتكر بعض الهولانديين في سنة ١٥١٩ توريد الرقيق اللازم الى اسبانيا لمدة ثمان سنوات وباع هذا الامتياز لشركة من جنوه وكانوا يصطادون هذا الرقيق من سواحل افريقيا الغربية التي كانت بيد البرتغاليين فكانت موردا جديدا للثروة

وعلى هذه الحال انقسمت الدنيا الجديدة والقديمة بين المتاجر الاوربية فكما اختص الاسبان باواسط أمريكا وجنوبها والانكليز وفرنسا بشمالها

اختصت الدولة البورتغالية بتجارة افريقية وآسيا خصوصا الشرق الاقصى وعلى ذلك ملك البرتغاليون بعض السواحل وحصروا تجارة الهند في أيديهم واستولوا على عدن ومسقط واحتكروا الملاحة في جميع بحار أفريقيا وآسيا وكانوا يستولون على كل سفينة تمر فيها بدون تصريح منهم وبنوا القلاع والاستحكامات في نقط كثيرة لسواحل افريقيا وبحر الهند وعينوا واليا من قبلهم على هذه الجهات وسموه والي الهند وحطموا مراكب مصر التي كانت تتمخر في البحر الاحمر ومراكب أمير هرمز ليخلو لهم الجو ويأمنوا كل منافسة في تجارة الشرق وليقضوا على البندقيين الذين كانت لهم السيادة في هذه التجارة قبل اكتشاف هذا الطريق . وحاول البندقيون ان يستعيدوا بعض ماضيهم بالاتفاق مع مصر على فتح ترعة السويس يحتكرون منفعتها دون باقي الغربيين وقد كان لمصر مصلحة في ذلك للانتقام من البرتغاليين ولتعويض الخسائر التي خسرتها بسبب تحويل طريق التجارة عنها ولكن البرتغاليين هددوا مصر بانها اذا وافقت على ذلك اتفقوا مع الاحباش على تحويل مجرى النيل عنها للبحر الاحمر فتحتل أرضها ويموت أهلها عطشا — وفعلا عزموا على احتلال السويس . بذلك أفل نجم البندقيين وأجهزت الدولة العثمانية على البقية الباقية لهم في مياه البحر الابيض المتوسط من تجارة وأملاك

وكانت خطة البرتغاليين في التجارة غير حكيمة لانهم بنوها على سياسة العنف والارهاب وعلى احتكار التجارة فلا يشترون الا بأرخص ما يمكن من الأمان ولا يبيعون الا بأغلاها ولذا كان البيع قليلا والنفقات طائلة لاضطرارهم لحراسة البحر والاستعداد للطوارئ بالقوة المسلحة فكان ذلك من أسباب اضمحلال دولتهم

وفي القرن السابع عشر سئم الهولنديون من معاملة البرتغاليين وأرادوا أن يخاطروا بأنفسهم جلب بضائعهم من الشرق بدون واسطة البرتغاليين فألفوا

أول شركة مساهمة للملاحة عينت الحكومة مديريها وأعطتها امتياز التجارة مع الهند وحصنت مراكبها بالمدافع وغيرها وبرزت في البحار وفتحت الطريق ودخلت للهند وتغلبت على البرتغاليين وحلت محلهم وسارت على عكس خطة البرتغاليين فاحسنت معاملة الأهالي وزادت أمان الشراء كما انقصت أمان البيع فراجت تجارتها وربحت ربحاً عظيماً وبقيت كذلك إلى أن نافسهم الفرنسيون والإنكليز فقصوا على تجارتهم وحلوا محلها أيضاً وذلك بإنشاء شركات إنكليزية وفرنساوية تنافس تلك الشركة الهولندية

ولكن أوروبا كانت بفضل ما أدخلت بأمريكا من أنواع الزراعة والصناعة قد استغنت عن كثير من بضائع الشرق وزادت ثروتها بما درته عليها أمريكا من الذهب والفضة ناشتلت هي أيضاً بالصناعة وأخرجت أنواعاً زادت عن حاجتها احتاجت باستمرار زيادتها إلى أن تبحث على طرق تصريفها . فبدأت بالزام مستعمراتها بأخذها وبعدهم شراء أي شيء من غيرها ثم ألجأها شدة الحاجة إلى رمي تجارتها ومصنوعاتها على الأمم الأخرى أن بالرضا أو بالقوة . وأسست لذلك شركات للملاحة تساعد الحكومة ونافست كل دولة الأخرى في طرق المسابقة تكيد لها وتمل على النكاية بها والقضاء عليها حتى يخلو الجو لها ولا يبقى إلا هي

وبعد أن كانت أمم الغرب كثيرة الحاجة إلى ما تستورده من الشرق أصبحت ولا قوام لها إلا بزيادة صادراتها إلى الشرق وحصر منافعه وخيراته في أيديها وتلك الأيام ندوا لها بين الناس . وكانت نتيجة المنافسة إلى القرن التاسع عشر فوز الإنكليز التي ظلت منذ برزت للتجارة والاستعمار في حروب مستديمة مع كل مزاحم لها أوجدتها الطبيعة في أرض لا تنتج ما يكفيها فاحوجتها إلى الغير لكفاية نفسها واستيراد ما ينقصها لمصنوعاتها كما احتاجت إليه لتصريف بضائعها فحياتها متوقفة على تجارتها وتأمين الطريق لوارداتها وصادراتها وعلى

وجود الزبائن الذين يتتاعون بضائعها ويبيعونها ما يلزمها . ولكون بلادها ليست
كباقي بلاد أوروبا متصلة بجاراتها بل هي جزيرة في وسط البحر منفصلة عن
القارة كانت دولة بحرية صرفة لا أمان لها الا بتعزيز قوتها البحرية
بأسطول ضخم يصد غائلة العدو عن بلادها ويحمي طريقها ويؤيد سلطانها
في البحر ليكون لها الصدر فيه دون العالمين أو القبر

لهذا كانت كل سفينة تمخر في البحر قذى في عينها لا يغمض لها جفن حتى
تستريح من صاحبها لأنها تعد البحر مخلوقاً لها فليس لغيرها أن يزاحمها فيه .

بذلك عملت على كسر شوكة كل دولة بحرية قامت في وجهها أو خشيت
مزاحمتها لها في التجارة فخارت اسبانيا وحطمت دوارعها تقريرا لمبدأ حرية
المرور بالبحار وحرية التجارة اكرهتها على قبول تجارتها في مستعمراتها ونالت
منها امتياز تجارة الرقيق في بلادها . ثم أجهزت على هولاندا لأنها تقف في
وجه تجارتها وفعلت مثل ذلك بالدانيمرك لتخوفها من مستقبلها وسددت البحر في
وجه سفن روسيا الحربية حتى لا تزيد على عدد الملاحمين لها في البحر المتوسط
وهي الآن يرتجف قلبها لتقدم المانيا وأمريكا وخالفت تقاليدها وحالفت دولة
اليابان لتأمين شرها وتدفع بها طواريئ الغير الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً .
ولذلك أيضاً . أثارت الحرب تلوا الحرب ضد فرنسا التي كانت في طريقها
في كل مكان فزحزحتها عن كندا والهند وغيرها وظلت تحارب نفوذها في كل
صوب وواد حتى تقلص أو كاد

نعم كانت تتخلل حروبها مع فرنسا بعض فترات من الزمن يسود فيها
وفاق ظاهري ولكنه لعدم ارتكازه على اتحاد المصلحة لم يلبث الا عشية
أو ضحاها . وما أملح ما قاله البرنس دي مترينخ مرة حين بلغه اتفاق حصل بين
الدولتين : ما أشبه هذا الاتفاق باتفاق الجواد مع راكبه وهل يستوي الراكب
مع المركوب والله در اللورد شاتام — كبير وزراء انكلترا في القرن الثامن

عشر — حيث لخص سياسة دولته ازاء فرنسا في خطبة ألقاها على مجلس النواب في سنة ١٧٦٢ فقال : ان الامر الوحيد الذي لا تخشى انكثرا سواء في هذا العالم والذي عليه مدار كل سياستنا ويجب ان يجعله كل وزير انكليزي نصب عينيه هو أنه لا يتمكن فرنسا يوماً من ان تكون دولة بحرية تجارية ذات مستعمرات .

هذا سر كل السياسة الانكليزية ازاء الدول البحرية بهذا المبدأ حققت لها السيادة في البحر والتجارة وبه أصبحت لا تغيب الشمس عن مستعمراتها . ولن تبور تجارتها مادام لها مستعمرات تستورد منها ما يلزمها وتبيع لها مصنوعات . وهي لذلك تأخذ لصروف الزمان عدتها حتى اذا ما انساخت عنها أمريكا الشمالية كانت لها الهند عنها بديلا وهي الآن تعد بدل الهند امبراطورية أخرى تضارعها بافريقيا

١ لما ملكت الهند كان كل همها المحافظة عليها وتأمين الطريق اليها فاستولت على كل المعاقل التي في طريقها سواء كانت في البحر الابيض أو الاطلسي ولو نظرنا الى تاريخ مصر القرن الثامن عشر الى سنة ١٩٠٤ لوجدناه كله حرباً بين انكلترا وفرنسا على تغلب النفوذ فيها اذ كانت انكلترا لا تطيق ان ترى نفوذاً غير نفوذها يمتد على مصر لاشرافها على طريق الهند ويجعل لها شريكة في البحر الاحمر وما والاها خصوصاً اذا كان هذا النفوذ لفرنسا التي كتبت عليها ان تحاربه في كل مكان . وفرنسا يا كل الحسد قلبها كلما رأت تقدم الانكليز ونهقرها فتكيد لها وتدس الدسائس ضدها رجاء أن تستعيد ولو بعض ما فقدته بفضلهم

والحوادث كثيرة مشحونة بها كتب التواريخ وليس هذا محل سردها ولكننا نذكر طرفاً مما يختص بموضوعنا . كان لفرنسا تجارة بالشرق ومعاملات مع أهله من عهد السلطان سليمان تأكدت روابطها وكانت تحاول ان تستأثر

بالتجارة فيه ففكرت غير مرة في فتح ترعة السويس تقريرا للمسافة وتقليلا
للفنقات ولوزرائها ريشليو وكولبير آراء في ذلك واقترحات ولكنها لم تجد
كلها نفعا لعدم قبول أمراء مصر والدولة العلية اجراء ذلك تخلصا من المشاكل
التي يفتحها عليهما القتال .

فبقيت فرنسا سنين طويلة تمنى الفوز بهذه الرغبة بل حدثتها نفسها غير
مرة بأن تغزو مصر وتحتلها وتعمل فيها ما يفرضه عليها امراؤها واقترح عليها ذلك
بعض ذوي الرأي ومنهم الفيلسوف الالماني ليبنتز Leibnitz الذي كانت حملة
نابوليون بوناپارت على مصر تحقيقا لآرائه وهو الذي أطلق دولسبس اسمه على
شارع من شوارع مدينة الاسماعيلية حين تأسيسها .

وملخص حكايته انه لما رأى لويس الرابع عشر يريد اشهار الحرب على
هولاندا في بلادها لانها مزاحمة له في تجارة الشرق ولها قدم راسخة في الهند قدم
له ليبنتز المذكور تقريرا يثنيه فيه عن عزمه ويوصيه بوصية هذا معناها :

اذا أردت أن تضرب هولاندا في مقتلها فامامك مصر فانك تنال منها
فيها مالا تناله ببلادها نفسها لان هولاندا أمة تجارية وحياتها في بقاء تجارتها
فاذا زحفت على مصر وأخذتها وحفرت ترعة السويس احتكرت لبلادك جميع
التجارة وأمت هولاندا وغيرها وأصبحت سيد الهند وبلاد الشرق وقطعت طريقها
على من عداك . وزد على ذلك أنك تنال أجرا كبيرا عند الله وعند الناس
اذ تخلص هذه البقعة المباركة من أيدي المسلمين الذين لا يليق بالامم المسيحية
أن تسكت على بقاءها في أيديهم وان غزوة مصر لا تكلفك شيئا ولا توجب
لك عناء فالسفر اليها سهل للغاية والدولة العثمانية بعيدة عنها وفي امكانك أن
تسبقها اليها وتأخذها عنوة بدون مقاومة تذكر لعدم تحصنها وللوضى السائدة في
أمورها وان جميع الامم المسيحية عدوك وصديقك منها يحمذك على هذه
الحرب الدينية ويصوبون رأيك ويتمنون لك النصر والتأييد بخلاف ما اذا حاربت

هولاندا في بلادها فتري الناس مسفهين رأيك مخطئين عملك ويحملونه على الطمع والجشع وان هولاندا لا تستطيع أن تحاربك من أجل مصر مخافة أن تجر اليها سخط العموم الذين ينكرون عليها انتصارها لامة اسلامية واذا أخفقت بفرض المستحيل في حملتك لا يصيبك أذى اذ تكون دويخت هؤلاء المسلمين وجزاء ما ارتكبه من آثام سابقة وأطال في رسم خطة الحرب وتوضيح البلاد التي يتعقبها ويستولى عليها وقال لو أخذ البرتغاليون مصر لرست أقدامهم في الشرق ولبقيت لهم السيادة في التجارة ولكنهم أهملوها فسبقهم الهولانديون والانكليز الى آخر ما جاء بالنقرير المذكور ويقولون ان لويس الرابع عشر لما تلا هذا النقرير أجاب صاحبه بان زمان الحروب الصليبية قد فات وأمر بحفظ النقرير وحارب هولاندا كما أراد غير مفكر في عواقب فعله ولا الحروب التي ترتبت عليه ولئن فات فرنسا أن تنفذ وصية لينتز في الحال فلم يفتها في مستقبل الايام أن تجعلها برنامجا لسياستها الاقتصادية في الشرق بنشر نفوذها على مصر وما أمكنها من البلاد الاخرى فحاولت أن تحل محل هولاندا في الهند فاخفقت وأخذها الانكليز فعملت هي على معاكستهم في طريقهم اليها ولكن الانكليز ليسوا ممن ينامون عن مصالحهم. وفي سنة ١٧٧١ ظهرت مراكبهم بالسويس وأفرغت فيها بضائعها وكان محرما على كل سفن الفرنج تجاوز جدة فتوجس السلطان اذ ذاك خيفة من ذلك وخشى أن يصيب بلاده ما أصاب بلاد الهند من تداخل الاجانب فيها فاصدر فرمانا في سنة ١٧٧٤ لوالي مصر بعدم السماح لاي مركب أجنبية بالدنو من السويس و بالقبض على كل مخالف وسجنه ومصادرة بضائعه . وفي سنة ١٧٧٩ أعاد الانكليز الكرة وعقدوا اتفاقاً مع محمد بك أبو الذهب الشهير مضمونه السماح لراكب الانكليزية بالمرسي ببنيا السويس ونفريغ البضائع بها نظير رسوم حددوها والتزام الحكومة المصرية بحمل هذه البضائع الى القاهرة على مسؤوليتها . ولكن السلطان حينما بلغه هذا الخبر أمر

الصدر الاعظم بالشخص في الحال الى مصر وعزل الموظفين الذين وقعوا على هذه المعاهدة ومعاقبة كل من تظهر ادانتهم في هذه الحالة .

حاول الفرنسيون بعد ذلك أن ينالوا بعض امتيازات تجارية من المالكين الذين كان لهم الحول والطول في ذلك العهد وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم في سنة ١٧٨٥ بأن ترسو مراكبهم في السويس وأن تعامل معاملة المراكب المصرية تماماً وأن تتقاضى مصر رسوماً بواقع ثلاثة في المائة من ثمن البضائع وأن تضمن مصر عدم تعدي العرب عليها وإذا نهب شيء منها كانت مصر المسؤولة عنه وكان هذا العهد بمصر عهد الدسائس فالفرنساويون يحاولون التنازل بالانجليز والقضاء على تجارتهم بالهند يسيطرون نفوذهم على مصر وأما كما والروسيون لما بينهم وبين الدولة العلية من العداوة يشجعون المالكين على شق عصا الطاعة وعلى الخروج على السلطان ذريعة الى تجزئة الدولة واضعافها وانكسار تقضي سياستها عليها أن لا تدع لفرنسا أو أي دولة أخرى قوة نفوذ على مصر يضربها وبمستقبل تجارتها وأما كما بالهند فكان دأبها دس المكائد لفرنسا وتقليص نفوذها عنها والعمل على عدم سلخ مصر عن الدولة مخافة أن تقع في يد غيرها ولذلك بلغت الباب العالي خبر هذه الاتفاقية فارسل أسطولاً ليلياه المصرية طرد مراكبها فرنسية كانت بالسويس وألغى الاتفاقية ثم فاجأت فرنسا ثورتها في سنة ١٧٨٩ وتغير شكل حكومتها بأوروبا واستحكمت حلقات البغضاء بين فرنسا وانكلترا إذ أرادت الثانية أن تتميز فرصة هذه الثورة للاجهاز على فرنسا كما أراد الفرنسيون أن ينتقموا من انكلترا بحصرها وسد البحر في وجهها بجعل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر فرنساوين فلا تستطيع سفنها ذهاباً لبلادها أو جيئة منها بضرب انكلترا الضربة النهائية القاضية عليها وعلى تجارتها في الهند بالاستيلاء على مصر والشام وفتح ترعة السويس والتخطي للهند ونزعها من أيدي الانكليز أرسلت فرنسا نابوليون

بونابارت الى مصر لينفذ ذلك وأمرته بأن يحفر برزخ السويس ويتخذ جميع التدابير التي تضمن لفرنسا أن يكون البحر الأحمر ملكاً حراً لها دون غيرها (١) فلما جاء مصر كان أول ما فكر فيه اخراج هذه الفكرة الى حيز العمل فسافر الى السويس ومعه بعض القواد والعلماء الفرنسيين (٢) فعانوا جميعاً صحراء البرزخ وشاهد أثر الخليج القديم وكلف أحدهم المهندس لو بير Le Pere بان يتم درس المشروع من جميع وجوهه ويضع له عنه تقريراً وافياً يبحث فيه عما اذا كان اتصال البحرين ممكناً وطريقة ذلك وعن مقدار النفقات التي تلزم له فصنع لو بير بالامر وقام بمهمته خير قيام ووضع تقريراً فصل فيه كل وجوه المسألة علياً وعملياً ومالياً وتاريخياً وذهب فيه الى وجوب اتصال البحرين كما كان ذلك في قديم الزمان وقال بوجود طريقتين احدهما ان يكون الاتصال بفتح خليج طوالى من جوار مدينة الطينة الى السويس في ذات البرزخ وهذه الطريقة أسهل وأوفر من جميع الوجوه والثانية تكون بحفر خليج

(١) انظر أمر الديريكتوار المؤرخ في ١٢ ابريل سنة ١٧٩١

(٢) مهما يكن من مجاوزة الفرنسيين في حملتهم الى مصر حدود المصافة المعقودة بينهم وبين الدولة العلية وما خدع به الموسيو تيران الباب العالي من التصريحات الخالية عن الاخلاص والصدق التي صرح بها يوم دخول نابوليون في الاسكندرية إذ قال بان تجريدة نابوليون ليس الغرض منها فتحاً لمصر انما هو انتقام من الالهانة التي لحقته ... مهما يكن ذلك فانه يجب علينا ان نذكر ان فتح نابوليون لمصر كان مصحوباً بأعمال افادت العلم لانه أتى ومعه جيش جرار من العلماء طبيعيين وفلكيين ومؤرخين وأطباء وأدباء وغيرهم وقد خدم في المدة القليلة التي أقامتها العساكر الفرنسية بمصر العلم والمعارف أحسن خدمة وأسس دار معارف تسمى Institut d'Egypte أعضاءه من جهابذة رجال العلم بفرنسا فبحثوا كل شيء ونقبوا على كل أمر ولم يدعوا كبيرة ولا صغيرة مما بارض مصر وما فوقها وما تحتهها الا يبحثوها ودققوها فيها وأودعوها كتاباً نفيساً في جملة مجلدات زينوها باحسن الخريطات واللوحات والنقوش والرسوم وقد طبع الكتاب بفرنسا في سنة ١٨٠٩ بأمر الامبراطور نابوليون الاول واسمه وصف مصر أو مجموع المشاهدات والمباحث التي عملت أثناء وجود التجريدة الفرنسية بمصر

يتغذى بمياه النيل ويسلك طريق خليج الخلفاء حتى القاهرة ويعمل له توصيلة الى فرع دمياط وأخرى لترعة الفرعونية وترعة الرحمانية وفرع رشيد فالبحر الأبيض . وبذلك تنتفع أراضي الدلتا الزراعية وتزداد خصوبتها وترجع الى اسكندرية حضارتها ونضرتها القديمتان وقال انه لذلك ولصعوبة إيجاد موقع مناسب لعمل ميناء بحوار الطينة يفضل الطريقة الثانية على الاولى لفائدة مصر الزراعية وان كان هذا الطريق أكثر طولاً وأعظم كلفة وقدر لنفقات ذلك ٣٠ مليوناً من الفرنكات وحدد للعمل أربع سنوات يستخدم فيها عشرة آلاف عامل اقترح ان يؤخذوا من مدينة القاهرة وحدها أو من الاقاليم ويستعاضون فيها أهل البطالة الذين يزعمون القاهرة ولا هم لهم الا الكسل والبطالة في حين ان أشغال الزراعة أحوج لهم وقد أسف نابليون لعدم مساعدة الظروف له على اتمام هذا العمل الجليل وقال للويسر لما قدم اليه تقريره « ان الامر جليل وجدير بالعناية ولكن الظروف قضت ان لا يكون هذا الفتح العظيم علي يدي وعسى ان يأتي يوم تتجلى الحقيقة فيه للدولة العثمانية فتري في فتح القنال خيراً كثيراً لها ومجداً دائماً »

ولزيادة أسفه على ضياع الفرصة التي ربما لا يأتي من بعده من يقدرها قدرها أوجي الى قيصر روسيا في سنة ١٨٠١ أن يقوم بهذا العمل ولم يقم به . أخرج الانكليز الفرنسيين من مصر بعد أن حطموا أسطولهم وساعدوا الأتراك على إعادة ملكهم لهم ولم يكن هذا الدرس كافياً لاقناع الفرنسيين بأن انكسار ما دامت لها قوة وتجارة ولها أملاك بالهند ومصالح لا تسمح لاي دولة قوية غيرها أن تحتل وادي النيل أو ان يكون لها نفوذ به يعملو على نفوذها نسيت فرنسا أو تناست كل ذلك اذ رجعت مرة أخرى لبسط نفوذها على مصر في عهد محمد علي باشا فساعدته على التخلص من المماليك وعلى مقاومة

النفوذ الانكليزي وأصغت الادارة المصرية كلها على النمط الفرنسي وظل عهد محمد علي باشا حربا بين النفوذين كانت من أسباب الحروب بين محمد علي باشا ومتبوعه وانتهى الامر فيها بفوز انكلترا سياسيا على فرنسا بأن أوقفت تيارها وأحبطت آمالها بالشرق وقضت على تقدم محمد علي باشا ومطامعه وحصرت سلطته في مصر وأرجعته عن الشام . وكذلك فازت انكلترا على روسيا بان حبست سفنها في البحر الاسود وسدت في وجهها بوغازي الدردنيل والبوسفور . ولم يدع الفرنسيون فرصة تودد محمد علي باشا اليهم دون ان يفتحوه في فتح ترعة السويس وكان في ذلك العهد بفرنسا جماعة السان سيمونيين وهم جماعة من كبار المفكرين والعلماء اتحدت مبادئهم على القول بمذهب الكونت سان سيمون من اسعاد النوع الانساني بالعمل والشغل وترقية شؤون العالم بتقريب المواصلات بين الامم وادخال أنواع الحضارة والمدنية الحقبة اليها ودرج في سلك هذه الجماعة الفلاسفة أوجست كونت وأوجوستين تيري وغيرهما من المهندسين والكتاب وينسبون لهذه الطائفة أو لهذا الحزب الفضل في انشاء السكك الحديدية الاولى بفرنسا وكثير من طرقها . ولما مات الكونت سان سيمون في سنة ١٨٢٥ خلفه في الرئاسة على هذا الحزب الاب انفاتين وأخذ في العمل على تنفيذ وصية سلفه من نشر المعارف بمصر وفتح ترعة السويس حتى لا يبقى حائل بين آسيا وأوروبا وفتح برزخ بناما لما يؤمله من الفائدة العامة للعالم وبوجه أخص لفرنسا التي زيادة على ماتجنيه من الفوائد تفتح أيضا لكثير من أنبائها بابا لزيادة الارتزاق يليهم عن التشويش على أعمال حكومتها الداخلية

وجاء الى مصر جماعة منهم في سنة ١٨٣٣ ومعهم رئيسهم ولشوا الى سنة ١٨٣٧ يفكرون في طرق تقريبا من فرنسا يثبت العلوم وتنظيم طرق الري وغير ذلك و بفتح ترعة السويس ولكن تعدد مشروعاتهم وخلطهم اياها بالدين أحبطا سعيهم ومات كثير منهم فرجع رئيسهم انفاتين الى أوروبا أسفا لعدم نجاحه

مؤملاً ان يأتي يوم تتحقق فيه هذه الآمال .

ولما عرض اقتراح فتح ترعة السويس على محمد علي باشا تردد أولاً وخاف وخامة العاقبة ومما يؤثر عنه قوله : اني لو فتحت القنال خلقت لمصر بوسفوراً كبوسفور الدولة العلية وكما ان البوسفور سبب في مشا كلها تصبح بلادي المطموع فيها من الاصل بسبب القنال مرشحاً للمطامع السيئة »

ولكن محمد علي بقي بين نارين ففرنسا تريد ان تنال كل شيء وتحصل على فتح القنال بمعرفتها لتغيظ الانكيز والانكيز يريدون ان لا يفتح الا اذا كان احتكاراً لهم ولمنافعهم ومحمد علي كان يرى في كلتا الطريقتين خطراً عظيماً على مصر والدولة وهذا سر المشا كل التي حصلت بين الدولتين لمناسبة فتح القنال كما سنبينه بعد .

استشار محمد علي باشا في سنة ١٨٣٨ البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا بل كبير سياسي أوروبا في ذلك العهد عن أسلم طريقة يتخذها فيما لو فتح القنال فاجابه بأنه يجب ان يضمن حيادته بمعاهدة دولية . وفي سنة ١٨٤٠ قدم الى مصر في مأمورية خاصة الكونت والويسكي الذي صار ناظرًا للخارجية الفرنسية فيما بعد وتشاور مع محمد علي في الامر وعهد الى موجيل بك المهندس الفرنسي الشهير ان يسافر الى أوروبا لتمهيد الافكار الى قبول هذا المشروع الذي يراه سهلاً وممكناً ولما وضعت معاهدة البوغازات وهي المعاهدة التي وقعت عليها انكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا في يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٤٠ بلوندره وقضت بتحريم دخول أي مركب حربي أجنبي في بوغازي الدردنيل والبوسفور وجه البرنس دي مترنيخ نظر محمد علي باشا الى هذه المعاهدة وقال له ان الذي يلزم القنال معاهدة مثلها فكان ذلك سبباً لتأجيله التصريح بفتح القنال الى ان تنفق الدول على معاهدة دولية تضمن عدم المشا كل واحترام الحيادة وراجت هذه الفكرة بفرنسا في ذلك العهد حتى قدم بعضهم طلباً لمجلس النواب الفرنسي تكليف الحكومة عقد معاهدة بهذا المعنى ونشروا

النشرات وأيدتها الجرائد ولكن بلا فائدة لحوائل سياسية أهمها معارضة انكاثرا وحاوّل جيزو وزير خارجية فرنسا في ذلك العهد أن يضع بنداً في معاهدة البوغازات يجعل طريق برزخ السويس وطريق بين النهرين حريّن لتجارة عموم الامم على السواء لا يمتاز فيهما دولة على الاخرى ومغلقين في وجه جيوش أية دولة كانت ولكنه لم يفلح لمعارضة انكاثرا وعدم رغبتها في مساس الحالة الراهنة أعني الى ان تأذن الفرص بجعلها انكليزيين. وعلاوة على المناسبات السياسية كانت توجد مشكلة فنية لتنفيذ المشروع

كان الفكر السائد من قديم الزمان ان مياه البحر الاحمر أعلى من البحر الابيض بعدة أمّاتار ولكن المهندس الفرنسي لينا الذي كان في خدمة مصر من أوائل حكم محمد علي باشا عمل الحساب وسلسل الميزانيات ورأى ان البحرين بمستوى واحد تقريباً وكان العالمان لابلاس وفورييه قالا بذلك من قبل ولم يلتفت لقولهما فحدثت هذه الفكرة رجة كبيرة في العالم لانها تنقض ما قاله المهندس لويير الشهير وتصدم مكانه من الثقة فكلف مهندسون كثيرون من بينهم مصريون لعمل الميزانيات فأقروا رأي لينا . على أن لويير نفسه لم يكن قاطعاً بصحة حسابه بل كان عنده بعض الريب فيه لقصر الوقت الذي أمضاه فيه ومعاكسة العرب له في وقت العمل كما بسطه في تقريره

وفي سنة ١٨٤١ أراد لينا أن يؤسس مع المستر اندرسون مدير قومبانية البنسولار الشرقية شركة لحفر ترعة السويس بصحراء البرزخ وفي سنة ١٨٤٥ كاشف الدوق مونايسييه في هذا الامر أثناء زيارته لمصر

وفي سنة ١٨٤٦ رأى الاب انفاتنين الفرصة ملائمة للرجوع للمشروع فوجد ان أحسن وسيلة عملية للنجاح في هذه المرة أن يجرده من كل صبغة دينية ويجعله دولياً باشارك جميع الدول فيه فأسس شركة تحضيرية لشركة نهائية تنفذ المشروع وتألفت هذه الشركة التحضيرية من رجال تابعين للدول الثلاث

الكبرى فرنسا وانكلترا والنمسا ومعها المانيا ليسهل نيل تصديق دولهم على المشروع عند الحاجة برأس مال قدره ١٥٠ الف فرنك اختص فريق كل دولة بثلاثها وناب عن الفريق الاول في عقد الشركة الاب انفاتين والموسيو ارليس ديفور والمهندسون اخوان تلابوت وعن الفريق الثاني المهندس سنفنسن بن جورج ستفنسن مخترع السكك الحديدية بانكلترا والمستر ستابورك وعن الفريق الثالث المهندس الشهير بنجريلي وفيرونسس ديفور وسيلليز

والغرض من هذه الشركة درس مشروع توصيل البحرين ومراجعة رأي لبنان وتجهيز كل ما يجعل المشروع صالحا للتنفيذ . وانفق الشركاء على انتداب ثلاثة مهندسين عن كل فريق واحد وعهدوا لكل واحد منهم عملا . فاخاروا المهندس تلابوت عن فرنسا وبين والمهندس بنجريلي عن النمسا وبين والالمانيين والمهندس سنفنسن عن الانكليز واستحضروا العالم الشهير بوردالو لمراجعة حساب المناسب وانضم لهذه الشركة بعد تأسيسها بعض شركات ذات مصالح في التجارة مع الشرق وتبرعت غرف تجارة مارسيليا وليون وفينسيا وتريستا وشركة اللويد النمساوية بأعانات لها . كما اشترك فيها البارون دي بروك سفير النمسا بالاستانة ومؤسس شركة اللويد النمساوية وهو الذي صار فيما بعد ناظرا لمالية حكومته وأصبح للشركة أنصار كثيرون بفرنسا روجوا هذه الفكرة وسعوا في حمل فرنسا على طلب عقد مؤتمر لتقرير مبدأ حيادة القنال المزمع فتحه وحرثته لمرور جميع الدول وعمل معاهدة شبيهة بمعاهدة البوغازات التي أشار البرنس دي مترنيخ على محمد علي باشا بلزوم الحصول عليها قبل التصريح بفتح القنال . وقدموا في سنة ١٨٤٧ عريضة لمجلس نواب فرنسا عموما نشرها في البلاد يوضحون فيها مزايا هذا المشروع وضرورة تنفيذه لمصلحة العالم أجمع ويطلبون من المجلس تكليف الحكومة بالاتفاق مع الدول على المعاهدة المطلوبة ولم يكن في هذه الحركة بركة كسابقاتها لمعاكسة انكلترا وموت محمد علي باشا وتولية عباس

باشا الذي كان اميل للانكيز منه للفرنساويين و بدل التصريح للفرنساويين بفتح
القنال صرح للانكيز بانشاء سكة حديدية من اسكندرية للقاهرة كانوا طلبوها
مرارا من محمد علي لنقل بريدهم فرفض الطالب وان صرح لهم بمرور البريد من
السويس فالقاهرة برا ومنها لاسكندرية عن طريق النيل كما صرح لمركب
من مراكب الشركة الشرقية ان تأتي بالبريد والطرود الخفيفة الى السويس
ويكون بانتظارها باسكندرية مراكب أخرى تنقل البريد لاوروبا . ومنح
عباس باشا امتياز انشاء السكة الحديدية التي صرح بها للقاهرة الى المهندس
سبنسن سالف الذكر فضحى بذلك زملاءه وشركته تأييدا لسياسة
دولته فغاض هذا العمل شركاءه وهالهم الامر وعدوه خيانة منه لهم كما عدوا
هذا العمل من الانكيز مكرًا وخدعة واحتجت روسيا بالاستانة على
حل مسألة القنال بهذه الكيفية لأن في عمل السكة الحديدية دون القنال
ترويجا لمصالح انكلترا دون باقي الدول والروسيا تطمح للهند هي أيضا
وتزاحمها في آسيا فلا يروقها فوز السياسة الانكليزية وأراد رجال
الشركة أن يحملوا النمسا وفرنسا على تعضيد روسيا ولكن البارون
دي بروك سفير النمسا بالاستانة وأحد أعضاء الشركة نصحهم بخطاب في شهر
مارس سنة ١٨٥٤ بان يناموا عن المشروع مؤقتا بدون أن يحلوا الشركة لانه
على يقين من أن السكة الحديدية التي تنشأ ستكون من أسباب التجهيل بفتح
القنال وتظهر بأجل بيان منافعه ومزاياه فعملوا بنصيحته وسكتوا عن المشروع
الى ان وفق دولسبس الى عمله كما سيأتي بيانه .

وبينما كان الانكيز يعارضون في فتح القنال وفي تقرير مبدأ حرية المرور
فيه اذا هم يعقدون مع حكومة الولايات المتحدة معاهدة بهذا المعنى بشأن قنال بناما
والعالمون بحقائق سياسة الانكيز لا يجهلون ان انكلترا لم تقف في سبيل مشروع
القنال جهلاً منها بفوائده وبأهميته لتجارها ومصالحها ولكنها كانت كما قلنا ترى

أن القنال اذا عمل يجب ان يكون انكليزيا محضاً ومصالحها وبأموالها خاصة (١)

فردينان دولسبس وعلاقته بسعيد باشا

واسمائه لفتح القنال

دون دولسبس في مذكراته ورسائله جميع ما جريات حوادث القنال وبين كيف اختمرت هذه الفكرة في رأسه فنلخص منها ما يأتي :

هو فردينان دولسبس ابن الكونت ما تيو دولسبس الذي تقلد جملة وظائف سياسية فكان قنصلاً جنرالاً لفرنسا بمصر في عهد نابوليون الاول وعلاقته بالعائلة الحديوية ترجع الى ذلك العهد . فقد روى فردينان عن أبيه أن نابوليون لما عينه كلفه بان يسعى في بث نفوذ فرنسا بين الاهالي وبأن يتفرس في وجوه ضباط الترك الموجودين بمصر ويتخير من بينهم واحداً يكون ذكياً قوي الارادة يستخلصه لنفسه ويستخدمه في مصالح فرنسا فتعاضد ترشيحه لدي الحاجة لباشاوية القاهرة : فاهتدى الى محمد علي فاصطفاه من بين زملائه وبث فيه كراهة المالك — أصدقاء الانكليز — ومقاومة نفوذهم ففهمها محمد علي وزها أمام عينيه المستقبل اللامح له من الركون الى دولة كفرنسا واشتد ساعده بمساعدتها له وأصبحت له كلمة على أقرانه ومكانة بين قومه سهلت للكولونيل سباستياني سفير فرنسا بالاستانة أن يعضده لدي السلطان حتى اسندت اليه ولاية مصر . وربما كان هذا هو السر في حب محمد علي لفرنسا وانصياعه طول حياته لرأيها وايصائه ذريته بحبها بعد موته . ولما كان حب الآباء ينتقل

(١) صرحت المجلة البريطانية في عددها الصادر في فبراير سنة ١٨٥٢ ان الكاتبين

جس وبتيش من رجال أركان حرب الجيش الانكليزي درس هذا المشروع وقال ان أموال الانكليز وايديهم هي التي يمكنها دون غيرها ان توصل البحرين بطريقة مستديمة ومعنى ذلك ان كل مشروع بمس الانكليز ولو من بعض الوجوه ولا يكون اليد الفعالة فيه لهم لا يتم وان تم لا يدوم لان انكاثرا تقاومه بكل قواها حتى يفشل

للإبناء فلا عجب أن رأينا فردينان دولسبس بن ماتيو الصديق الحميم لسعيد ابن محمد علي

ولد فردينان دولسبس بمدينة فرساي بفرنسا في سنة ١٨٠٥ ولا يزال المنزل الذي ولد فيه باقيا وفيه حجر منقوش عليه اسمه تخليداً لذكوره . وتعلم بمدرسة نابوليون التي عرفت فيما بعد باسم مدرسة هنري الرابع ولما كان أبوه قنصلاً بتونس تعين فردينان مساعداً للقنصلاتها وبقي إلى أن مات أبوه في سنة ١٨٣٢ فنقل إلى قنصلاتوا سكندرية وكان القنصل اذ ذاك المسيو ميمو قال دولسبس عنه : « أنه من أعظم رجال فرنسا السياسيين ولا أنسى مطلقاً أنه هو الذي ولد في فكرة اتصال البحرين وكان ذهني خاليا بالمرّة منها واستحثني وبيمينه كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء فرنسا مدة التجربة الفرنسية على درس الموضوع والاهتمام به »

ولما جاء فردينان اسكندرية وقابله محمد علي باشا قال له : « أني مدين لايك بكل ما أنا فيه فاذا أعوزك شيء فأناله . » وكان يعامله معاملة الاب لابنه ولا يسمح لابنه سعيد أن يختلط إلا به فشب صديقاً لذي لبس صداقة خالية عن الكلفة ولوعا بكل شيء فرنساوي فكان ذلك من أقوى أسباب نجاح دولسبس .

وكان محمد علي باشا يلزم ولده سعيدا بالرياضة الشاقة والغذاء الخفيف حتى لا يفرط في السمن فكان سعيد يجهد نفسه في تسلق صواري المراكب والتجديف في الزوارق والوثوب على الجبال وكثيراً ما كان يستريح بعد تعبته في بيت دولسبس وفي بعض الاحيان يطلب الطعام منه ودامت هذه العلاقات طول وجود دولسبس بالديار المصرية وتجددت بباريس حين وفد اليها سعيد باشا مبعداً عن مصر في عهد عباس باشا .

وكم من مرة كان دولسبس خير شفيع لسعيد لدى أبيه يظني من حدة

غضبه عليه في بعض الاحيان فكانت له بذلك دالة عليه ومكانة خصيصه لديه .
وبقي دولسبس بمصر الى سنة ١٨٣٩ ثم نقل الى وظائف سياسية أخرى
بمادريد وغيرها وآخر وظيفة شغلها كانت وظيفة وزير مفوض لدولته بروما
واستقال أو فصل منها لخلاف بينه وبين حكومته في الرأي وفي الخطة لان
الثورة كانت قائمة في روما بين الامة والايكايروس فظن دولسبس ان سياسة
حكومته الحرة — وكانت وقتها جمهورية يرأسها البرنس لويس نابوليون الذي
أصبح الامبراطور نابوليون الثالث — تقضي مساعدة حزب الاحرار على
حزب التقهر ولم يدر ان رئيس جمهوريته يضم تلك الحركة التي رفعت
للإمبراطورية وأن من مصلحته في تديرته أن يساعد الايكايروس بروما
ويقضي على الاحرار فيها فلامت فرنسا دولسبس على خطته وأنكرتها عليه
فاعتذر بأنه انما اتبع نص أوامر حكومته وتعليماتها فاجابوه بما معناه أنهم كانوا
يظنونهم يعلم ما في الصدور ويقرأ ما بين السطور . على ذلك اعتزل الاعمال من
سنة ١٨٤٩ ولزم بيته . وكان دولسبس ذا رأي راجح عنه التجارب ان من
يزرع الورد لا يجني الشوك فكان لا يبخل طول حياته السياسية بمعوته لكل
من استعان به فكم زرع من الجميل في مصر ومادريد وروما وغيرها مدة
توظفه فيها ما قد حصده جناء في عمله الاخير وكان ليلاً يدور مع الهوى حتى
يفوز بمأربه . عاشم الشرقيين مدة أكسبته الخبرة بامورهم وعرف من أين
تؤكل الكتف في بلادهم . قال : « كنت قبل ان أعرف الشرق وعاداته
أتساءل كلما قرأت في التوراة حديث فرعون وموسى عن السبب في تحمل فرعون
له وعدم اقصائه من بيته وطرده من بلاده وهو الحاكم المطلق . فلما عرفت
الشرق وعاشرت سعيد باشا علمت السبب وعذرت فرعون فبطل العجب عرفت
ان الشرقي يعد من عرفه صغيراً أو نشأ معه واحداً من أهله محسوباً عليه فكل
ما يعمله محمول منه : مرت أيام اشتد فيها حرج مركز سعيد باشا بسببي فكان يكدر

ذكر القنال صفوه ويلعن القنال ويومه ويود لو أنه لم يكن عرفني ويأمر بأقصائي ولكنه لا يلبث أن يحن اليّ ويرسل لي بمن يطيب خاطري ويعذني خيراً ! »
 وكان دولسبس بليغاً قوي الحجة يفهم مجادليه دمث الاخلاق طلق الحياء عنه السياسة تحين الفرص والاحتيايل على الوصول للغرض — وكان ذا عزيمة لا تكمل قوى الارادة قلما لا يدرك غايته ويدير دفعة عمله بنفسه يتولى هو جميع أمره خشية افساده بكثرة الايدي التي تعمل فيه ذاكرًا للمحمد علي باشا انه قال له مرة : « اذا عرض لك يا بني أمر هام في هذه الحياة الدنيا فلا تعول فيه الا على نفسك وان كنتم اثنين فيه فواحد منكما زيادة »

ولما اعتزل دولسبس الاعمال ولزم بيته كما ذكرنا رجع الى دقاره القديمة وذكر مصر ومشروع ترعة السويس وخطر بباله أن يسعى في انفاذ هذه الفكرة فكتب مذكرة لخص فيها الموضوع وعربها بواسطة مترجم بفرنسا وأرسلها الى الميسور رويسنرس قنصل جنرال هولاندا ^(١) مع خطاب منه تاريخه ٨ يوليه سنة ١٨٥٢ يرجوه فيه ان يستطلع رأي عباس باشا الاول في هذا الشأن حتى اذا آنس منه ارتياحاً للموضوع قدم له المذكرة وسعى سعيه المتواصل للحصول على التصريح بتنفيذ هذا العمل الجليل ولما جاءه الرد برفض عباس باشا عرض المشروع على صديق له بنكير كانت له أعمال بالاستانة فاقنع بأهمية الموضوع ورأى ان يدرجه ضمن الامتيازات المزمع طلب التصريح بها من الدولة ولكن حبط هذا السعي أيضاً لرفض الدولة الاعتداء على حقوق والي مصر بالمفاوضة في أمر خاص به بدون طلبه. فكتب دولسبس في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢ خطاباً آخر قنصل جنرال هولانده يشرح له فيه ذلك ويقول له لم يبق الا ان ننام عن

(١) الميسور رويسنرس المذكور كان صديقاً لدولسبس منذ كان بمصر وكان يعتمد عليه كثيراً وساعده كل المساعدة في مسألة القنال حتى أنه كان النائب عنه فيه عند غيابه ومن ضمن الاعضاء المؤسسين للشركة ومن أعضاء مجلس الادارة الاول .

المشروع وتنتظر فرصة أخرى نكون فيها أسعد حظاً منا الآن . وهكذا كان فلم تكن مدة انتظاره طويلة حتى كان في أواخر سنة ١٨٥٤ يلاحظ عمارة في منزل حماته بقرية من قرى فرنسا اذ جاءه ساعي البريد بخطابات له وجرائد ففضها فوجد فيها خبر وفاة المرحوم عباس باشا الاول وتولية صديقه سعيد باشا مكانه وانه سيسافر للاستانة لاستلام فرمان والشكر فطارت نفسه فرحاً وعدا نحو مكتبه وكتب في الحال خطاباً لسعيد باشا يهنئه فيه ويذكره بماضيه ويخبره بأن له من وقته فسحة تمكنه من الحضور لمصر لتبنيته بنفسه متى عرف وقت رجوعه من الاستانة فجاء الرد من سعيد باشا بتحديد وقت لمقابلاته بالاسكندرية في أوائل نوفمبر سنة ١٨٥٤ فكتب الى صديقه قنصل جنرال هولاندا في ١٥ ستمبر سنة ١٨٥٤ يخبره بذلك وبأنه سيكون في الموعد المضروب بمصر ويرجوه بأن لا ييوح بشيء ما يختص بمسألة القنال .

وقابل حين استعداده للسفر الى مصر الميسوار ليس ديفور والاب انفاتين وتلا بوت وتكلموا في موضوع شركتهم واعطوه ما عندهم من الاوراق والمعلومات وانفقوا على ان دولسبس يخبر اريس ديفور بما يحصل ويكاتبه مما عده المذكور وعدا من دولسبس بأن الشركة التي سيسعي في تأسيسها تكون متممة للشركة الاولى وانكره دولسبس حيث قال أنه لم يرتبط مع أحد ولم يعد بشيء وان الشركة الاولى انحلت من ذاتها من عهد طويل وأصبحت كأن لم تكن وان وعده بمراسلة اريس ديفور لم يكن الا بقصد اشراكه شخصياً في العمل الجديد لا بصفته شريكاً في شركة سابقة ليس لها أقل علاقة بشركته وزاد في تمسك دولسبس برأيه انسحاب سنفنسن من الشركة ومحاربتة المشروع بكل قواه حتى لا ينجح

وفي يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل الاسكندرية وكان بانتظاره صديقه الميسور زويسنرس المذكور وحافظ باشا ناظر البحرية موفداً من قبل سعيد باشا

فتوجه مباشرة للقنصل في فرنسا حيث قابل القنصل الميوسا باتييه وسلمه خطابات كانت برسمه معه ولم يذكر له شيئاً عن القنال مع أنه لم يكن يفكر إلا فيه مستعيناً على قضاء حاجته بالكتمان ثم قصد المنزل الذي أعد لنزوله وقد علم من أخصاء سعيد باشا الذين جاؤا لتحيته أن سعيد باشا كثيراً ما ذكره بخير أمامهم وقال عنه أنه صديق حميم له وأنه أخرسفره للعاصمة إلى أن يحضر ليرافقه في السفر إليها برا عن طريق جبال ليبية في عشرة آلاف جندي وفي ظهر ذلك اليوم استقبله سعيد باشا بسراري القباري مقابلة ودية استغرقت مدة ذكره فيها الماضي وما كان بينهما من صلات الود ومواساته له مدة وجوده بمصر وما قاساه في عهد عباس باشا من الاضطهاد الشديد وأفاض فيما ينويه من خير لمصر وأهلها فنهأه دولسبس وشجعه على نية فعل الخير وقال له أن الاضطهاد الذي لاقاه ربما كان لحكمة ربانية لكي يذوق طعم الظلم فلا يظلم . ثم انفضت أول جلسة على ذلك وعلى الاتفاق بأن يرافقه في عودته إلى العاصمة واستمر على مقابلته يومياً دون مفاخته في أمر القنال ردحا من الزمن حيث أراد أن لا يتكلم إلا إذا صادف اذنا صاغية لقبول مقترحه خصوصاً وقد أخبره صديقه رويسنرس أنه سمع من سعيد باشا مرة قبل توليته أن أباه رفض التصريح بعمل القنال للعراقيل التي ربما يلقاها من انكلترا وأنه لو تولى أمر مصر حذا حذو أبيه وظل كذلك حتى قاموا للقاهرة في صباح ١٣ نوفمبر خلا دولسبس بذى الفقار باشا أثناء الطريق وحادثه في مسألة القنال وقد كان يعرفه من زمن بعيد لأنه كان زميلاً من الصغر لسعيد باشا فوعده ذو الفقار بأن يساعده جهده استطاعته في مشروعه المفيد ويمهد له طريق الكلام فيه ويسعى بماله من الدالة على سعيد باشا في استمالته اليه وبقي دولسبس ملازماً طول الطريق لسعيد باشا في حله وترحاله يسامره ويناجيه بما في نفسه إلى أن كان يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ صبحا دولسبس فجراً وفي الساعة الخامسة صباحاً كان

خارج خيمته وبينما هو كذلك يستنشق عليل النسيم ويتمتع بجمال الطبيعة اذ رأى في الافق قوس قزح زاهي الالوان طرف منه بالمغرب وآخر بالمشرق خفق قلبه خفقانا شديدا ونفاهل خيرا وقال ان هذا دليل قرب اتصال الشرق بالغرب وعلامة نجاحي في مشروعي . وصمم على مفاتحة سعيد باشا في أمره ليومه وكان شيئا في نفسه يحدته بأنه اذا أخفق اليوم فلن ينجح أبداً — عزم على ذلك ورجع الى خيمته ولبس ملابسه وذهب لملاقاة سعيد باشا وهو غريق في بحار الافكار تجسم في عينه مشروعه فلا يرى الا اياه ولا يفكر الا فيه فقطع سعيد باشا عليه هواجسه باستدعائه اياه في الصحراء للصيد والقنص وفي الطريق أراد دولبس ان يظهر اليه قوة الجواد الذي يركبه فعدا به وقفز من على حاجز كبير كان امامه فهت الموجدون من حاشية الامير وصادف أيضا ان سعيد باشا في أثناء السير أراد ان تعمل جنوده بين يديه تمرينا على ضرب النار فنصب غرضا على بعد خمسمائة متر وأمر بالضرب عليه فأخطأ العسكر إصابته فنقدم دولبس وتناول من جندي بندقيته وعلمه كيف يسدد الرماية فناوله سعيد باشا بندقيته الخاصة فحضر بهاطلة أصابت الهدف فزاد اعجاب الحاضرين والقواد بفروسيته النادرة وعظم في عيونهم دولبس وزاد احترامه في نفوسهم وانشرح سعيد باشا الشراعا عظيما ومن حسن طالع دولبس ان هذين الحادثين البعيدين بالمرّة عن مشروعه كان لهما تأثير في نجاحه فانه لما اختلف في المساء بسعيد باشا جرح الحديث الحديث الى ان جاء ذكر القتال وأدرك ان ذا الفقار مهدله السبيل اليه فقص له الامر وشرح وأطنب وحسن له المشروع وأفاض في فوائده ومزاياه وما يحرزه سعيد باشا من المجد والفخر اذا صرح به وما ينال مصر من الخير الجزيل والفضل العميم بما يدره عليها من الذهب والخيرات وما زال به حتى رضي وقال له « لقد اقتنعت وقبلت مشروعك وسنتفاوض في الطريق على كيفية تنفيذه ومن الآن اعتقد ان المسألة انتهت واعتمد علي » ثم دعا كبار حاشيته وقص عليهم الخبر وشاورهم في

الامر ولم يكن اعجابهم بمهارته صجاً قد فارقه لارتسام تلك الصورة العجيبة في مخيلتهم فظنوا ان الاصابة في الرمي تستلزم الاصابة في الرأي وان احكام الوثب بالحصان أعظم دليل وأقوى برهان فأشاروا اشارة الاستحسان وحبذوا المشروع وصاحبه فهلل دولسبس فرحاً واعتقد ان السعد خدمه وسيخدمه ولم يم ليته اذ قضاها في تحبير مذكرة (١) أجمل فيها الموضوع وشرح فوائده ليقدمها لسعيد باشا بصفة رسمية تلاها عليه في الطريق في يوم ٢١ نوفمبر كما تلا عليه الصورة التي أعدها للفرمان القاضي بتكليفه بتأسيس شركة يمنحها امتياز فتح القنال (٢) فوافق عليهما سعيد باشا وسأله عن المهندس الذي يريد أن يعهد اليه بالعمل التحضيري للمشروع فأجاب بأنه لينان بك وموجيل بك ثم يحال درس تقريرهما على لجنة يرأسها هو مؤلفة من علماء من سائر الدول فتبدي رأيها وتختار أحسن الطرق ويكون قولها فصل الخطاب في الموضوع من الوجهة الفنية وفي يوم ٢٤ وصلوا القاهرة ونزل دولسبس فيها بالمنزل الذي كان معداً للعلماء الفرنسيين الذين رافقوا الحملة الفرنسية ومن بينهم من بحث مشروع القنال ودون فيه التقارير والمذكرات وكان سعيد باشا أوعز الى دولسبس أن يقابل بمجرد وصوله القاهرة المسيو بروس Bruce. فنصّل جنرال انكترا ليخبره بما عزم عليه سعيد باشا من فتح القنال وتكليفه اياه بتأسيس شركة لذلك ولاستطلاع فكر بروس حتى يعرف وجوه الاعتراض ان كانت تمت شيء منها فقابلها ولما باغته بهذا الخبر حار في أمره ولم يكن استطلع رأي حكومته في ذلك فاقصر على الكلام عن شخصه بأنه لا يرى ما نعا فيه ولكنه سيبلغ دولته الامر وينفذه بجوابها فاكده دولسبس ان المسألة تجردت من شوائب السياسة التي كانت تشوبها لحد هذا التاريخ أيام كانت سياسة الجفاء سائدة بين فرنسا وانكترا أما الآن ولم يصبح بينهما الا علائق الود والصفاء

قالمخاوف التي كانت تحوم حول هذا المشروع الجليل في الماضي قد انتشعت وحل محلها الوثام والطمانينة وأصبحت المسألة منحصرة في امكان اتمام هذا العمل من عدمه وفي ايجاد المال . أما الامكان فقد قال به العلماء الفنيون وسيؤخذ رأي أهل الفن من جميع الدول فيه فاذا قالوا برأي من سبقهم من الجهة الفنية فلن يبقى محل للتوقف . وأما المال فأربابه كثيرون والعمل في حد ذاته يدر بريح عظيم على أقل التقديرات ولن يستأثر بالامر جماعة مخصوصون بل يكون مشاعا لعموم البلاد ولما عاد أخبر سعيد باشا بما دار بينه وبين قنصل انكلترا فامر كننج بك كاتم أسراره بترجمة المذكرة والفرمان الى التركية وفي يوم ٢٥ نوفمبر جرت تشريفات بالقلعة لمناسبة عودة الامير لمصر ولما جاء دور القناصل واستقر بهم المجلس وكانوا جميعا حاضرين الا قنصل فرنسا لانه كان باسكندريه محتفلا بقرانه فاجاءهم سعيد باشا بأنه عزم على فتح برزخ السويس وانه كلف دولبس بأن يؤسس شركة عمومية تتكون من أرباب الاموال بجميع اليلاد يمنحها امتياز هذا العمل الجليل ثم وجه الكلام الى دولبس فشرح قول الامير ونسب اليه كل الفضل في التفكير في هذا المشروع ونفى جميع ما ربما يتخوف منه ولما اتم حديثه نفت سعيد باشا لقنصل الولايات المتحدة وقال له ماقولك يامسيوليون وهانحن سننافسكم في قنال بناما وسنسبكم بقنالنا فاشار اشارة الموافقة وأمن جميع السامعين على هذه الفكرة وهذا العزم الا قنصل انكلترا فانه لم يكن حاسبا لهذه المباغثة حسابا فلم ينسب بنت شفة . وبعد انصراف القناصل بقي سعيد باشا ودولبس يتحادثان فيما حصل فنهأ دولبس على فكرته وقال انها أليق بالمقام واقصر طريق لمنع الدسائس فجاوبه بأنه لا يدري كيف جاءته وانها كالهام الهى وبذلك وصلت المسألة الى دور خطير خرجت به من حيز القول فلم يبق الا الشروع في العمل والتفكير في التدابير اللازمة له .

وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز

ومضمونه انه فوض الى صديقه المسيو فردينان أن يؤلف ويدير شركة عمومية
لحفر برزخ السويس واستعمال القنال الذي يصل بين البحرين وجعله صالحاً
لمرور السفن الكبيرة بشروط منها :

أن يكون تعيين مدير الشركة من حق الحكومة المصرية وانتخابه من
بين حملة الاسهم الذين لهم الفائدة الكبرى من المشروع على قدر الامكان وان
تكون مدة الامتياز ٩٩ سنة من يوم افتتاح القنال وان تكون جميع الاعمال على
مصاريف الشركة وان الاراضى التي تلزم وتكون غير مملوكة للأفراد تعطى لها
مجاناً . وان تأخذ الحكومة المصرية ١٥ في المائة سنوياً من صافي الارباح بدون
أدنى ضمانه من قبل الحكومة لا لتنفيذ الاشغال ولا لاعمال الشركة وان من
باقي الارباح ١ في المائة للاعضاء المؤسسين وهم الاشخاص الذين يعاونون في
انشاء القنال سواء بأعمالهم أو بعلومهم أو بعنايتهم أو بأموالهم قبل تأسيس الشركة
تتقدم لسعيد باشا قائمة بأسماهم للتصديق عليها كما يعرض عليه قانون الشركة وكل
تعديل في هذه الشروط وأن تكون رسوم المرور من القنال المنفق عليها بين
الشركة ووالي مصر دائماً واحدة لكل الامم دون أن تمتاز واحدة منهن بانفاق
خصوصي عن غيرها وانه اذا رؤي ضرورة عمل ترعة نيلية توصل المياه الحلوه
للقنال البحري فيكون للشركة عملها على مصاريفها وان تترك الحكومة المصرية
للشركة أطيان الميري غير المزروعة لترويه الشركة وتزرعها على مصاريفها
ولحسابها ويكون للشركة الحق في الانتفاع بها بدون ضرائب مدة ١٠ سنوات
ابتداء من يوم افتتاح القنال ثم تدفع العشر الى نهاية مدة الامتياز وبعد ذلك
لا يكون لها حق في الانتفاع بها الا اذا دفعت ضريبة المثل . وانه من تاريخ
هذا الفرمان يمنع كل تصرف في اراضي الميري التي ستعطى للشركة حسب
الرسم الذي سيعمله لبنان بك وان الاراضى المملوكة للاهالي التي يريد اصحابها
ريها بمياه الترعة الحلوه يدفعون عنها اجرة تتفق الحكومة المصرية مع الشركة عليها

وان للشركة الحق في استخراج جميع ما يلزمها لاشغال القنال والابنية المتعلقة به من مناجم ومخارج الحكومة بغير أن تدفع ضرائب على ذلك كما أن لها الحق في ادخال واخراج جميع العدد والآلات التي ستجلبها من الخارج لهذا الغرض بدون رسوم وانه عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة محل الشركة فتؤول الى الحكومة وتؤول لها الملكية التامة للقنال وجميع الابنية التابعة له . أما أدوات الشركة . وأثاثها فتدفع الحكومة عنها تعويضا للشركة حيا أو بمقتضى تحكيم

هذه هي أهم الشروط التي فوض الى دي لسبس ان يؤسس شركة على حسبها وقد ختمت بأن وعد سعيد باشا عنه وعن جميع موظفي الحكومة المصرية بان يساعدوا مساعدة حقة في تسهيل تنفيذ واستعمال الحقوق المدونة في هذا الفرمان

ويلاحظ القارئ من تلاوة هذا الفرمان انه قاصر على منح دي لسبس نفويضا بتأليف شركة يصدر لها الامتياز ولو أراد دي لسبس أن يمنح له الامتياز شخصيا لسهل حصوله عليه لان الفرمان صنع يده وهو واضع واليه أمر تنفيذه ولكنه حاجة في نفسه أراد ان يعمل تحت الستار باسم والي مصر حتى اذا قامت عقبات سهل تذليلها باسمه فلا يناله منها اي خسارة ولا تاحقه تبعه من جراء هذا المشروع ولا تمنح عليه الشركات التي تألفت قبله ولا يالحق دولته أي اعتراض أو اتهام بأنها صاحبة المشروع فيزحزح عند صبغته السياسية ويملك حرية الكلام والفعل بصفته نائبا عن والي مصر في ايجاد الشركة .

وكذلك لم يذكر شيء عن وجوب تصديق الدولة العلية صاحبة السيادة عليه ولا دول أوروبا لان دولسبس كان يحاول اقناع سعيد باشا بأن هذا غير واجب ولا يدخل ضمن المسائل المهمة التي قصي الفرمان الصادر في سنة

١٨٤١ بتولية محمد علي باشا بوجوب الحصول على تصريح من الباب العالي عليها قبل عملها ولكن سعيد باشا أبى الا أن يعرض الامر على الباب العالي ويحصل على تصديقه قائلًا ان لم تكن مسألة القنال ووصل البحرين والتغير الكلي الذي يحدثه في علاقات الدول والامم من اخطر المسائل المهمة التي يتحتم عرضها على الدولة بموجب هذا فرمان فما هي اذا تلك المسائل التي عنها؟ وكان دي لسبس تريد جعلها مسألة داخلية صرفة ينتهي الامر فيها ما بينه وبين والي مصر ولا يخرج من يده فتدخل في يدي آخرين بالاستئانة الله أعلم بما يعملون فيها وما يتأثرون به وربما يكون ذلك سببا لدفن المشروع وعدم اتمامه ولكن سعيد باشا صمم على رأيه رغما عن كل الحيل التي أتاها دولسبس لارجاعه عنه وكان يسهل على دي لسبس الامر بقوله : انه لا يفهم سببا لافتراض عدم تصديق الدولة على مشروع كله منفعة وخير عليها خصوصا وانه من عهد توليته لم يعمل مطلقا ما يوجب لها قلقا بل أمدّها بالجند والمال في جميع وقائعها التي حصلت وعلى ذلك لا يتصور الا أن تقابل عمله بالمثل وتحترم كلمة أعطاها وتصدق على فرمان . ولما أخفق دولسبس في اقناع سعيد باشا ووجد أن لامناص من دخول المسألة في دور المناقشات الدولية فكر في ضرورة ايجاد حزب له باوروبا من الرجال ذوى الجاه والنفوذ يعتمد عليهم وقت الحاجة ويساعدونه وخصوصاً بانكاثرا نفسها لانه لم يكن يتوقع المعاكسة الا منها فالتفت يمنة ويسرة واستخلص من بين أعضاء شركة التخصير من توسم فيهم سعة النفوذ وقوة العارضة ومنامهم باشرا كههم في منافع المشروع الجديد وكان من بين من استخلصهم البادون دي بروك وكان في ذلك الوقت سفيراً للنمسا بالاستئانة ثم صار وزيراً للمالية ونجربيللي المهندس الشهير النمساوي ليتحصن برأيه فنياً كما يتحصن برأى الاول سياسياً وأرليس ديفور الفرنسي وكان سكرتيراً عاماً للمعرض باريس الدولي الذي أقيم سنة

١٨٥٦ وكانت له علاقة وارتباط بعلية القوم من انكليز وغيرهم . ثم ارجع البصر الى غير أعضاء هذه الشركة من رجال السياسة وأصحاب الكلمة العالية فاستمال منهم عددًا غير قليل في أولهم ذات امبراطور فرنسا نابليون الثالث والامبراطورة أوجيني وله بها صلة القربى والكونت والويسكي وكان وقتئذ سفيرًا لفرنسا بانكلترا وجنرو وبارتليمي سان هليير وتير الذي صار رئيسا لجمهورية فرنسا والبرنس دي مترنيخ كبير سياسي النمسا والسير ريشار كوبردن من أعضاء برلمان انكلترا وذوي الرأي والكلمة فيها . ولم يضع دواسبس وقته فانه بمجرد صدور فرمان كتب من فوره الى هذا الاخير كتابا افتتحه بان زف اليه بشرى الدخول في عهد سلام عام تظلل رايته جميع الانام ويلتقي فيه البحران وينصل بواسطته الخافان وينتشر بفضل على الدنيا الامان ويطلب منه المساعدة في هذا المشروع . كما كتب لغيرهم ممن فكر فيهم وأرسل لجميع القناصل بمصر اخطارًا بالمشروع مرفقا به صورة من فرمان والمذكرة وزاد على اخطار قنصل فرنسا خطابا برسم قنصل انكلترا يعيد فيه ما قاله له شفها ورجاه ان يوصله له بالطريقة الرسمية . وأما سعيد باشا فبعد ان أخطر جميع القناصل بقصده بالكيفية السالفة وقع كما أسلفنا على فرمان ولكنه لم يسلم دولسبس الاصل الموقع عليه بل أبقاه لديه خشية ان يجد في الامر شيء يستوجب سحب فرمان فيكون تحت يده . وأرسل في ٢ ديسمبر للباب العالي كتابا كله أدب ومجاملة بسط فيه المشروع وأفاض في فوائده للبلايين ورجا ان لا تتأخر الدولة عن التصديق على انفاذ هذا العمل الجليل وكان قد وصله خطاب من الباب العالي بتبليغه أسف السلطان على غرق باخرتين مصريتين بالبحر الاسود في الحرب الروسية وعلى موت الاميرال حسن باشا المصري فكان جواب سعيد باشا : ان المهم في الامر حياة مولاه السلطان وبقاء الدولة ومتى تحقق ذلك فعلى الباقي العفاء وانه لا يزال مستعدًا لارسال ما يمكنه من المدد الذي تدعو اليه الحاجة ثم

استطرد في الكلام الى ذكر الشؤون المصرية فقال انه أمر بإنشاء الخط الحديدي بين القاهرة والسويس الذي طالما طلبته انكترافي عهد محمد علي باشا وعباس باشا وما زالت تلح في طلبه ثم أبان سوء الحالة المالية التي ترك مصر عايتها عباس باشا وأمل تحسينها وزيادة موارد الثروة للبلاد وانه تحقيقا لذلك يفكر في وسائل استجلاب الاموال من أوروبا لعمل مشروعات مفيدة للبلاد وللدولة طبعاً ومن هذه الاعمال مشروع اتصال البحرين الاحمر والابيض وقص قصته وطلب التصديق على فرمان الذي أعطاه لدولسبس كما سلف القول وأول خبر رسمي وصل فرنسا كان في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بتلغراف من مارسيليا الى وزير الخارجية وبمجرد وصول هذا الخبر بلغه المسيو توفينيل مدير السياسة بالنظارة الى أخي فردينان دولسبس وقال له : « هذا خبر خطير فاجبت أن أبلغك اياه »

وطير البرق طبعاً هذا الخبر لجميع البلاد الاوربية فذعر منه رجال السياسة بانكترا ونزل عليهم كالصاعقة فقابل سفيرهم بباريس وزير الخارجية الفرنسية في يوم ١٤ ديسمبر وعلامم الدهشة والارتباك بادبة عليه وسأله عما اذا كان لديه سبق علم بذلك أو اتفاق عليه فقال له الوزير انه لا يعلم من المسألة أكثر مما بالتلغراف الذي وصله وانه لم يسبق له كلام في هذا الموضوع مع دولسبس الذي اعتزل الوظائف والسياسة من أيام اسنقالاته من روما كما هو مشهور ومعلوم وبذلك لم يبق له أدنى علاقة رسمية أو شبيهة بها بالحكومة أو بالامبراطور ولكنه اذا تحقق الامر الذي جاء بالتلغراف كان أول من يفرح به شخصياً ويساعد عليه . فلم يكتف السفير بذلك وقابل الامبراطور شخصياً وكلمه في الموضوع فأجابه بجواب مبهم اعتبره السفير تطمينا لانكترا حتى ان بعض الحاضرين توجس خيفة وظن ان الامبراطور خاذل المشروع ودي لسبس اذا احتاج لتعريضه ولكن الامبراطورة اوجيني لقرايتها بدي لسبس واهتمامها طبعاً بنجاحه ما زالت بالامبراطور حتى فاه لها بما في ضميره وطمئنها

بان المشروع لا بد وان يتم فهدأ بالها وأمرت بان يعرض عليها كل ما يتعلق بهذا الموضوع لتقف على جميع ما جرياته مما يدل على كبير عنايتها به و بعد انصراف السفير بقي الاميراطور مع مدير السياسة المسوؤوفينل وتكلم في هذا المشروع بما يفيد استحسانه له وعزمه الاكيد على أن يعيره التفاته ويعمل على تحقيقه وأمره بان يكلف سفيره بلوندره الميسو والويسكي — وهو الذي كان زار مصر في عهد محمد علي ووافق على الفكرة كما سبق بأن يكشف الحكومة الانكليزية بالامر ويعرب لها عن اهتمام الامبراطور شخصيا به واعداء بالتسكلم بهذا الخصوص مع ذوي الحل والعقد بانكلترا حين وفوده اليها قريبا مع الامبراطورة لزيارة الملكة وكان الامبراطور مغرما بمثل هذه المشروعات فقد كان له مثلها حينما كان مسجوناً بقلعة الهام من أعمال فرنسا (١)

وقد كان مركز انكلترا وفرنسا في هذا الموضوع من أخرج المراكز لانه جاء في وقت كانتا متفقتين فيه وزالت في الظاهر على الاقل وجوه الخلاف بينهما وكانت جنودهما تحار بان كتفا لكتف في القرم ضد الروسيا فكان من

(١) لما كان البرنس لويس نابوليون قبل ان يصير رئيس جمهورية فرنسا وامبراطورها مسجوناً بقلعة الهام اشتغل في سنة ١٨٤٢ بمسألة توصيل المحيطين ببعضهما بامريكا بقال بحري يفصل امريكا الشمالية من امريكا الجنوبية ويمر بحيرة نيكاراجوا وصادف أن مر به ضابط بحري كان منوجها لأمريكا الوسطى فكافه بدرس هذا المشروع فدرسه وقدم له البيانات اللازمة له فوضع لويس نابوليون مذكرة يوضح فيها أهمية الموضوع وفي سنة ١٨٤٦ ورد له خطاب من وزير خارجية حكومة نيكاراجوا يفيد ان حكومته اصدرت قراراً في ٨ يناير سنة ١٨٤٦ بمنح البرنس تفويضا مطلقا لتأسيس شركة باوروبا تتولى هذا العمل وتسمية القنال الذي سيعمل قنال نابوليون . فطلب البرنس من الحكومة الفرنسية ان تسمح له بالسفر لأمريكا للقيام بهذه المهمة ولما لم تجبه تمكن من الابحار لانكلترا على نية التفرغ لتنفيذ هذا المشروع والتوجه لأمريكا لولا أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ بفرنسا فقلبت شكل حكومتها ورفعت البرنس لويز نابوليون لرئاسة الجمهورية ثم للامبراطورية وشغله الملك عن التجارة ولكن لم يصرفه عن تعضيد كل مشروع من هذا القبيل ومن حسن حظ دولسبس ان كان الحاكم بفرنسا رصيفاً سابقاً له في مثل هذه الاعمال

صالحهما ان لا يحصل بينهما ما يوجب الفتور في العلاقات أو يكدر صفاءهما الودي فكان كل منهما يجتهد ما استطاع في ان لا يكون من جهته فصم عرى الوداد ولكن مصلحة انكثرت الحقيقة تأبى عليها ان تخدع بمثل هذه الظواهر وتتمسك بالعرض وتترك الجوهر وقد بنت سياستها منذ امتلكت الهند وورثت سيادة البحار والتجارة في العالم على ان لا تدع نفوذاً لغيرها في طريقها فلم يكن من المعقول مع كل ذلك أن تسكت وتترك الامر يتم ضد مصالحها لمجرد المحافظة على ظواهر مودة لا ترجح منها بقدر ما تخسره اذا نفذ المشروع فعولت على أن تعمل سرا لاحباط المشروع بالاستئانة وبالقااهرة وتحافظ في الظاهر على مودتها مع فرنسا حتى اذا نفذ كل ما في وسعها من الحيل لاحباط المشروع بالطريقة السرية لاتجد بداً من الظهور في الميدان والمجاهرة بالعدوان فأوحت الى سفيرها بالاستئانة اللورد ستراتفورد بان يستعمل نفوذه لدى الباب العالي ورجال الدولة لاسقاط المشروع ورفضه وبأن يجعل الكلام من عندياته لا باسم دولته وكان استراتفورد المذكور ذا سلطان قوي على الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا حتى ان أهل الاستانة كانوا يلقبونه بالسلطان ستراتفورد وكانت الدولة العلية في ذلك الوقت مشغولة بحربها مع الروس في القرم وكان الانكليز والفرنساويون يظاهرونها على الروس وكانت تعرف المنافسة بين الدولتين بخصوص هذه المسألة ورغبات كل منهما فيها وهي لا تود اغصاب احدهما فعولت على سياسة التسوية. ولكن دولسبس كان يتقد نارا ويتعجل بكل ما في وسعه ولا يطبق الصبر على التطويل . وبني خطته على ما اكتسبه من التجارب السياسية من أن الشيء اذا عرض على الدول بصفة نظرية يكون عرضة للاخذ والرد وقلا يتم في أمره رأي نهائي قبل فوات السنين الطويلة أما اذا قدم للنظر بصفة عملية كان اقرب الى التصديق وأدعى الى الموافقة لان الدول تعده أمراً مقضيا وما التصديق عليه الا ليكون عملاً قانونياً فقط وعلى

ذلك عول دولسبس على اتباع هذه الخطة واقنع سعيد باشا بها ودأب على
الاخذ في العمل والسير فيه الى الامام بصفة انه يحضر المقايسات ويعمل
التجارب وقد أفلح في هذه الخطة التي كانت ولا تزال السر
في النجاح

فسافر الى صحراء السويس مع لينان وموجهل بك لاستلام موضع القنال وعمل
التصميمات والمقايسات وتقدير النفقات ولما عاد الى مصر قدم لسعيد باشا لائحة
بالتعليمات التي رأى اصدارها للمهندسين المذكورين للسير عليها في عملهما
المذكور ومما قاله لهما انهما اذا اختلفا في أمر بيدي كل منهما رأيه والاسباب
التي يستند عليها . ثم استأذن سعيد باشا في السفر للاستانة ليستعجل التصديق
على الفرمان فوافق سعيد باشا وسلمه كتاباً للصدر يقدم له فيه دولسبس ويرجوه
ان لا يؤخره . وأفهمه ان ذلك لانه سيحتفل بعد قليل بأول عيد ميلاد له بعد
توليته ويود ان يراه في ذلك العيد وعلى ذلك أبحر دولسبس للاستانة في ٢٧
يناير سنة ١٨٥٥ وكان في غضون المدة التي مضت بعد صدور الفرمان يسعى
قنصل الانكليز بطرق غير محسوسة في ارجاع سعيد باشا عن رأيه في القنال .
ولكن سعيد باشا أراد ان يقطع الاسنة وكان يطلب من كل من يعترض
على المشروع ان يقدم اعتراضه بالكتابة حتى يعرضه على محكمة الرأي العام
التمدن وكان القنصل لا يمكنه ذلك للتعليمات الصادرة اليه من دولته بان
لا تكون معارضته رسمية ولا باسم دولته وكلم مرة بعض القناصل سعيد باشا في
هذا الموضوع وقال باستحالة ايجاد المال اللازم للمشروع فاستشاط غضباً وقال
اذا أعوزنا المال ولم نجده في البلاد الاخرى صرفت على المشروع من مالي
فعندي والحمد لله نحو ٥٠٠ الف ريال متوفرة في خزائني غير ما يتوفر في المستقبل
وغیر ما تقدمه لى امتي وقت الطلب مساعدة على انجاز المشروع وليس هذا
بالقليل .

وكان قنصل فرنسا بعكس ذلك يشجع سعيد باشا على عمله ويهينه به وكذلك قناصل باقي الدول وصادف أن أهدي امبراطور فرنسا نيشانا الى سعيد باشا فأرسل له خطاب شكر على هديته ذكر له فيه العلاقات التي تجمع البلادين ببعضهما من قديم الزمان وانه توثيقاً لها قد عهد الى رجل من أبناء فرنسا أن يؤلف شركة تصل بين البحريين وتدي ما بين الحافقين وأمل منه مساعدته على اتمام هذا العمل الجليل الجزيل الفوائد على جميع البلدان

وكان دي لسبس قذى في أعين رجال انكلترا بمصر فلم يدعوا وسبابة لتغيير سعيد باشا عليه الا استعمالوها حتى أنهم طلبوا من سعيد باشا مرة أن يقابل المسترمورى الذي كان قنصلاً جزراً بمصر في عهد عباس باشا الاول ثم نقل الى بلاد العجم وكان عدوا لدودا لسعيد باشا ومعينا لعباس باشا عليه حتى استحكمت حلقات الكراهة بينهما وكان لا يطيق أن يراه فتردد سعيد باشا في اجابة الطلب فاوهموه بأن حكومة انكلترا تعد عدم السماح بمقابلته مع سا يلاقيه دي لسبس من الا كرام والحفاوة اهانة لها لا تصبر عليها (١)

(١) ولقد قص حكاية هذه الحادثة دي لسبس في مذكراته جاء فيها.. ان قنصل انكلترا طلب من سعيد باشا ان يقابل الموسيو موري فحاول سعيد باشا ان يخلص من هذه الزيارة لشدة كراهته له وقال لدي لسبس لأدري بأي وجه يطلب هذا الرجل ان يقابلني فما زال دي لسبس يرجوه ان لا يخرج احساس القنصل برفضه مقابلة موري فاجابه سعيد باشا أنك لا تدري ماذا نعلوا ليحملوني على قبوله فانهم لم يدعوا بابا للايهم والتعريض الا قرعوه حتى أنهم وصلوا للتفيسي بان حكومة انكلترا تعتبر رفض مقابلة مع ما أبدية لك من الحفاوة إهانة لها فاجبتهم بان حفاوتي لك ليست لكونك فرنسويا أو بصفتك قنصلاً بل بصفتك أصدق صديق لي من قديم واني لم أبالغ في الحفاوة بك بل لو كان بالقلعة محل فسيح لاثق بك لاسكنتك بجواري وشاطرتك السكنى بدلا من سكنك منفرداً . فاجابه دي لسبس ان ما قاله مولاي سبب لان أرجوه بان لا يرفض المقابلة التي يطلبها قنصل انكلترا لان في ذلك خدمة للمشروع الذي يهمني واذا كان لدى دولاي ضغينة ضده فلا أطلب منه إلا ان ينساها ومن في منصب عال كمولاي لا ينبغي ان يظهر حقه

وقد فأت حكومة انكلترا ان الفرق بين الرجلين كالفرق بين العدو والصديق أو بعبارة أخرى بين السماء والارض وهذا مثل من أمثال كثيرة مما كانوا يستعملونه لتغييره عليه ولكنه كان لا يعبأ بها بل كان يزداد تمسكا بدي لسبس ويريهم انه مقصر في حقه وانه لو استطاع اسكانه معه في سرايه لفعل لانه أصدق صديق له من الصغر

وصل دولسبس الاستانة فوجد ان وزراء الدولة موافقون مبدئياً على المشروع ولكنهم في حيرة كما قلنا لان المورد ستراتفو رد سفير انكلترا أظهر استياءه الشخصي من الموافقة عليه وبذل ماله من الوسع لحملهم على رفضه فقابل دولسبس الصدر الاعظم بواسطة سفير فرنسا وبلغه رسالة سعيد باشا وسلمه كتابه فتقبله منه قبولاً حسناً ووعده خيراً وأسره حقيقة الامر فجأوبه دي لسبس بأنه لم يأت الاستانة كفرنساوي ولا يتكلم عن حكومة فرنسا ولكنه رسول سعيد باشا وينطق بلسانه ويؤدي مأمورية كلفه بها ولم يخطر ببال سعيد باشا أن يكون العمل فرنساويا ولا نمساويا ولا تابعا لأي دولة أجنبية ولكنه عمل مصري عثماني بحت وقد سبق ان انكلترا طلبت من والي مصر انشاء خط حديدي بين مصر واسكندرية بدون توقف على تصديق الدولة فأجابها الى طلبها وقد كان في استطاعة والي مصر الآن أن يعمل هذا العمل الجديد بدون استشارة الدولة قياساً على السابقة ولكنه لزيادة احترامه للدولة وشدة تعلقه

لاحد فر بما كان هذا الاظهار مدعاة لتعطيل مصالح كثيرة ولست اطلب من مولاي ان يحب مستر موري أو يصفح عنه فسكت سعيد باشا وغير الحديث كهادته حينما يصادره أحد بما يخالف رأيه ولكنه كان كثيرا ما يرجع بعد ذلك للتفكير في الامر وللصواب وحصل ذلك فعلا في هذه المرة وقابل موري في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ قال دي لسبس ورايته بعد المماثلة فقال لي لا تعطني يدك فاني لأضع اليوم يدي في يد صديق بعد ان كانت في يد عدو وقال مارأيك وقد قابلته وخطبته بكلام لم يعبه القلب ولا نصيب له من الحقيقة فما أشبهني اليوم رجال السياسة ! »

بعرش متبوعه أبى إلا أن يعرضه عليه وهو يؤمل أن يقدر رجال الدولة احساسه هذا وشعوره حق قدرهما ويصدقوا على الفرمان خصوصاً اذا روعيت الفوائد الجمة التي تعود على مصر والدولة من اتمام هذا العمل الجليل لاسيما ولم يبد من حكومة انكلترا أي اعتراض على هذا المشروع بصفة رسمية وكل ما بيديه سفيرها هو من عندياته لانه من الناس الذين تساطن عليهم كره كل شيء ينسب الى فرنسا فيقاومون كل مشروع لا نزاع في فائدته لا بسبب غير ان القائم به فرنساوي . ولا يخفى ما في الانصياع لرأي مثل هذا السفير من الخط بكرامة الدولة والمساس بشرفها واذا وضع ارضاء سفير انكلترا في كفة وارضاء والي مصر الساعد الامين للدولة في كفة أخرى فأيهما يرجح ولماذا تكون اشارة سفير دولة أجنبية أمرا يجب اتباعه بينما لا يعبا بنصائح سفير دولة أخرى قد عرفت الدولة أن امبراطورها يود تحقيق المشروع للفوائد التي تعود على تجارة بلاده منه ولكنه أبى أن يتدخل رسميا في المسألة حتى لا تخرج من طورها الطبيعي الذي لا يصح أن تعداه أى اعتبارها مسألة داخلية صرفة بين التابع والمتبوع لاحق لدولة أجنبية أن تتدخل فيها . فكما راعى جلالته الحيادة في ذلك أليس من الانصاف أن يسلك غيره مسلكه ويترك لرجال الدولة حرية العمل بدون مؤثرات خارجية . وقد وافق الصدر الاعظم على هذا القول غير انه لاحظ أن قياس مسألة القنال على السكة الحديدية قياس مع الفارق ووعد به بأن الامر سيتم كما يرغبه سعيد باشا الذي يعترف بجليل خدماته للدولة ونال دي لسبس شرف الشول بين يدي السلطان فأعاد على مسامحة ما قاله للصدر فنال منه كل رعاية وانفقات وأمر بدرس المشروع وسرعة فهو هذه المسألة . وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٥٥ أرسل دي لسبس الى الصدر الاعظم خطابا ومذكرة لعرضها على مجلس الوكلاء يعيد فيها مزاييا المشروع وانه بأسف أن يكون العائق الوحيد لتصديق الدولة بعض اعتراضات شخصية أبدتها

سفير دولة أجنبية من شأنها الخط من كرامة الدولة وسمعتها لو انصاعت لها لأنها تدل على تدخل فعلي في شؤون السلطنة وإن له من غير رجال الدولة على شرف أمتهن ومصالحها أن لا تؤثر هذه الملاحظات على آمال وإلى مصر المملوءة حمية لملته وإخلاصه لدولته وسلطانه

وفي يوم ٢٣ فبراير انعقد مجلس الوكلاء وكانوا مستعدين لموافقة على فرمان لولا أن انقض عليهم اللورد ستراتفورد وأخرج لهم من حقيته صورة كتاب قال أن حكومته أرسلته لقنصلها بمصر تأمره فيه أن يبلغ واليها أن هذا العمل قد لا يمكن تنفيذه فالأولى أن يرجئ التصريح به إلى أن يعرف رأي الدول التي من بينها من يمس هذا المشروع مصالحهن .

فلما أطلع الوزراء على هذه الافادة اضطربوا وتغلب عليهم ستراتفورد بنفوذه وقرروا الاستعلام من سعيد باشا عن ذلك وعن بعض أشياء آخر تفيد درس المشرع وكانت سياسة التسوية والتطويل هي التي عول عليها اللورد ستراتفورد بعد أن عجز عن حمل الوزراء على رفض المشروع للمرة ولم يكن رجال الدولة يطالبون غير ذلك وكان دي لسبس معتقداً أن في هذه الجلسة تتم المسألة وينال التصديق ويرجع به إلى مصر ولكنه لما قابل الصدر الأعظم وقص عليه ما حصل أجل سفره وفي يوم ٢٤ فبراير كتب إلى الصدر الأعظم كتاب احتجاج يقول فيه أنه لا يفهم معنى لهذا التطويل والاستعلام من مصر عن أمور في إمكانه أن يبيدها وهو بالاستئانة وأعاد ذكر جميع ما حصل من الأول للآخر وتساءل عما هي تلك المسائل الغامضة على رجال الدولة فيجب عنها وهو لم يحضر الا لمثل هذه الغاية وهو أدري بالمسألة وكل ما يتعلق بها ممن عداه ووجوده يغني عن الاستعلام من مصر وتضييع الوقت بدون فائدة وطلب منه أن يعرض كتابه على مجلس الوكلاء ليعيدوا النظر في المسألة وأيد سفيراً فرنسياً والنمسا طلب دي لسبس وكما الصدر وعالي باشا وزير الخارجية في الأمر وفي ذات

الليلة كان دولسبس مدعوا عند اللورد ستراتفورد نفسه فشكاه في هذا الشأن
 فقال له اللورد ان ما تقوله عظيم جداً ولا شك انك لو نجحت في مشروعك
 تحرز نفراً كبيراً ولكن لا أظن انه يمكن تنفيذه قبل جيل وأما الآن فالوقت
 غير مناسب لهذا العمل فاجابه دي لسبس بأنك ترى الوقت غير مناسب لانك
 لا تريد ان يتم هذا العمل الجليل وأما أنا فأرى الوقت أنسب زمن لي لاني
 أريد اتمام هذا العمل الذي يحرزني مجداً كبيراً على ما تقول وليس لي فائدة
 من ارجائه الى ما بعد مائة سنة أكون مت في أثنائها ولا أنتفع بثمره عمل
 اعتقد تمام الاعتقاد امكان اتمامه وتحقيق أمني فيه . فلذلك أعذر اذا تلهفت
 على نهوه وكان يجب ان تكونوا أكثر تلهفاً مني عليه وما زال يكلمه
 واللورد ستراتفورد يظهر له انه لا يعرف الموضوع الا بوجه عام ولم يقف على
 كل التفاصيل وادعى ان قنصل دولته بمصر لم يبلغه صور المستندات المتعلقة
 بهذا الشأن وانه لا ينبغي سوى ان يستفيد ويعرف الحقائق وطلب من دي لسبس
 ان يرسل له هذه الاوراق ليطلعها ويردها اليه وعرض له في أثناء الحديث ان
 الاليق لخطارة المسألة وعلاقتها بمصلحة انكلترا ان تنقل المفاوضات فيها الى
 لندره فكتب له دي لسبس في ٢٦ فبراير كتاباً ومعه صور المستندات التي
 اطلع عليها قنصل انكلترا بمصر قبل كل انسان حتى قنصل فرنسا نفسه بسط له
 فيه المسألة ومزايا المشروع وما أراده سعيد باشا من جعل المشروع مصرياً محضاً
 فكما انه لم يرض ان يصبغه بأي صبغة سياسية أو ينسبه لاي دولة أجنبية كذلك
 لا يرضى البتة بأن يجعله انكليزياً بنقل المخبرة فيه الى لوندوره هذه هي ارادته التي
 يجب ان يحترمها كل انسان ويعذره عليها كل من يعرف معنى حب الوطن وكرامة
 النفس وان سعيد باشا يعلم علم اليقين علائق الود الاكيد الذي بين فرنسا وانكلترا
 الآن فلم يخطر بباله مطلقاً وقت تفكره في هذا المشروع ان يفتح باباً سبق سده
 للخلاف بين الامتين ولذلك يسوؤه ان يرى عمله مثيراً للتنافر وهو لا يريد

ان يصدق ان انكترا التي تظاهر الترك ضد روسيا في حربها الحالية انتصاراً للحق وحفظاً للموازنة بين الدول ومحافظة علي كيان الدولة العلية نقف الآن في سبيل عمل نافع لجميع الامم وتناقض بعملها كل هذه المبادئ الشريفة التي تحارب لاجلها وختم كتابه بشكره على انه فتح له مجال الكلام معه في هذا الموضوع ووعد بان يمر عليه في غده لمعاودة الكلام فيه وأكد له ان قنصل انكترا لم يقدم لغاية ١٧ فبراير أي اعتراض من قبل حكومته على المشروع كما جاء في خطاب وصله من مصر — فاجابه اللورد استراتفورد يوم ٢٧ فبراير بانه يشكره على خطابه والاوراق المرسلة معه ويرجوه ان يؤجل ليوم آخر زيارته التي وعده بها لان عنده من الاشغال مالا يسمح له بمقابلته في الموعد المضروب وكرره ان المسألة لخطارتها محتاجة للبحث ولذلك طلب الاستنارة فيها كما هي عادته في جميع المسائل الهامة التي لها علاقة بمصالح اكثر من دولة وتخاب العقول بفوائدها النظرية وتتشعب الآراء فيها من وجهها العملية وطالب منه أن يعذره اذا لم تسمح له وظيفته السياسية بالافاضة بأكثر من ذلك فان حريته الشخصية محدودة بواجبات وظيفته الرسمية . ولاعتقاد دي لسبس ان الغرض الوحيد لستراتفورد هو التسويف والتطويل وأنه مافرض مقابلته في اليوم الذي قال له عليه الا لهذا الغرض كتب له كتابا آخر في ٢٨ فبراير يفصل فيه ما تجنيه فرنسا وانكترا من سياسة الوفاق وان الحلاف لا ينج سوى تغيير القلوب ولا مصلحة لاحدهما فيه وان المسألة على أي وجه قلبتها ليس فيها ما يوجب ان يختلفا عليه لان انكترا لا غرض لها على ما تقول الا ان تضمن طريقها للهند وفرنسا يهمنها ان مصر لا تمتلكها دولة أخرى فبفتح قناة السويس وجعله عاماً لجميع الدول وضمن حيادته بنحسب كل اشكال وتضمن انكترا طريقها وتأمين فرنسا تطلمع الغير لمصر واحتمال الاغارة عليها وما زال يسهب في هذا المعنى ولكنهما السياسة تعمي وتصم .

وفي يوم ٢٧ منه اجتمع مجلس الوكلاء وعرض عليهم الصدر خطاب دي لسبس وصورة الخطاب الذي أرسله الى اللورد ستراتفورد فاجمع رأيهم على ان لا لزوم لطلب معلومات جديدة من مصر وتحقق لهم ان ستراتفورد لا ينبغي سوى التسوية وان دولته لم تعترض رسميا على هذا المشروع المعلوم لديها من قبل توقيع سعيد باشا على فرمان وكادوا يصدرن قرارهم بالتصديق لولا ان اللورد ستراتفورد طلب اليهم ان لا يعجلوا بالتصديق قبل ان يأتيه رد الخطاب الذي أرسله مستعجلاً لدولته

وفي صباح يوم ٢٨ اختلى السفير المذكور بالصدر الاعظم نحو ثلاث ساعات وحاول الاثنان اقناع باقي الوكلاء بوجوب رفض التصديق رفضا باتا فلم يوافقوهما وبعد أخذ ورد طويلين استقر الرأي على تشكيل لجنة من ثلاثة من كبار رجال الدولة يبحثون مع دي لسبس في تحويل شروط فرمان فلم يقبل دي لسبس الدخول في هذا الفخ لانه متأكد ان الغرض منه دفن المشروع واضاعة الوقت في الجدال وفتح باب هو في غني عنه ولا يعلم غير الله ما يضمرونه من الحيل السياسية واحتج بان الشروط وضعها صاحب الشأن وعرضها على ديوانه بمصر فافقها وبلغها لوكلاء الدول فلن يبق هناك وجه للمناقشة فيها خصوصا وان ذلك خارج عن دائرة مأموريته فوافق الصدر الاعظم ظاهرا على الفكرة ورمى على زملائه انهم هم الذين اقترحوا ذلك فقال له دي لسبس انه لا يكفي أن ترمي المسؤولية على غيرك لتتخلى عنها وهي في الحقيقة واقعة عليك أمام دولتي فرنسا والنمسا اللتين تعرف ميلهما لاتمام هذا العمل الجليل وامام سعيد باشا الذي لا يزال خادما أميناً للدولة والملة . وختم قوله بانه لا يمكنه الانتظار بالاستانة زيادة عما مضى ولديه بمصر من الاشغال ما يستدعي رجوعه اليها وازاء على كل حال مسرور من انه أتيح له أن يفهم المسألة لرجال الدولة على حقيقتها وانه يوءمل سرعة نهوها على ما يحب سعيد باشا فطيب الصدر الاعظم خاطره ووعدده

بان المسألة تتم قريباً . ولما يئس دي لسبس من الحصول على التصديق
 ووجد انه ليس من مصلحته زيادة الإقامة فضل أن يترك الامور تجري في
 أعنتها واكتفى بجواب حصل عليه من الصدر برسم سعيد باشا اعتبره مقدمة
 للتصديق يقول له فيه ان رسوله دي لسبس حضر ووجده كما وصفه وزيادة
 أهلاً لكل حفاوة واکرام وانه قابله عدة مرات وفافوضه فيما جاء من أجله
 وسهل له المشول بين يدي جلالة السلطان ونال منه الحظوى وحسن الالتفات
 وان مسألة القنال كثيرة الفائدة ولها من الاهمية ما يستدعى التأمل فيها وهي
 موضوع بحث مجلس الوكلاء طبقاً لشارة جلالة السلطان ويؤمل انه عما قليل
 تنتهي مفاوضة المجلس ويصير تبليغ النتيجة اليه . وأجرد ولسبس الى مصر معلقة الآمال
 بقرب الفوز ولكنه لم يكن يعلم ما يخبئ له خصمه العنيد اللورد ستراتفورد فانه
 ماصدق ان دي لسبس سافر وخلا له الجو حتى دبر حيلة جديدة بانفاقه مع الصدر
 فافوحيا الى كامل باشا — من وجوه رجال الدولة وصهر سعيد باشا — أن
 يكتب له كتاباً بخصوص ما يهول له في الامر وياق في قلبه الرعب من هول ما يحقق
 به من انكسار الوتم المشروع الذي يطلبه مع ما فيه من فتح باب الكيد
 وتخويل الاجانب حق ملكية اجزاء من أرض الدولة خلافا لقوانينها ويناشده
 أو اصر القربى وأواخي المصاهرة والوطنية الصادقة وما عليه من واجب الطاعة
 لمولاه السلطان أن يعدل عن ذلك ويصرف دي لسبس بالتي هي أحسن وما زال
 يخوفه بالعواقب الوخيمة التي تنجم عن عدم قبول مشورته للدولة ولمصر مما تأباه وطنيته
 عليه الى غير ذلك من مثل هذا الكلام المؤثر والايهام الكبير وظنوا ان كتاباً
 مثل هذا من صهر لصهره كاف للتأثير على سعيد باشا ولم يكن يخيل لهم ان
 دي لسبس أصبح ظلاً لسعيد باشا وشخصه الثاني ومستودع أسرارهِ ولا يخفى
 عنه شيئاً فلما جاء الكتاب استشاط سعيد باشا غضباً وأطلع دي لسبس عليه
 وعرف سر المسئلة وأراد ان يجاوب على هذا الكتاب بما يمليه عليه غضبه

ودهاء دي لسبس وأن يحمل دي لسبس الرد بنفسه
ولكن جاء كتاب آخر من كامل باشا يضرب فيه على نفس النغمة
ويعزز ما قاله في الاول وزاد عليه أن قوة انكثرا لا يستخف بها وماذا يعمل
لو وجهت عليه أسطولها بعد انسحابه من البحر الاسود فاولى به حفظاً لبلاده
وخدمة لسلطانه ان لا يغضبها ولا يلقى بنفسه في أحضان دولة فرنسا التي دلت
سوابقها على طيشها وخفها ولا تستقر على حال فحكومتها على الدوام كريشة
في مهب الريح كل يوم هي في شأن ورجالها في تغير مستمر وامبراطورها الحالى
تحت رحمة رصاصة واحدة يطلقها بعض الثائرين عليه فينتهي عهد الامبراطورية
ويشل عرشها فيصبح اذ ذاك ولاعاصم له من غضب الانكليز ولا من شفيع
فلما ورد هذا الكتاب واطلع عليه دي لسبس اخذته الغيرة على بلاده
وكبر عليه أن يسمع عنها مثل هذا الطعن وكان يبلغ في كل يوم جميع ما يحصل
لاصدقائه ولسفير فرنسا بالاستانة ولحاشية الامبراطور ورجال حكومته ليكونوا
على علم تام يومياً بما جريات الحوادث فلما وصلهم خبر هذه المساعي السرية
وعلموا بفحوى هذه الكتب الخصوصية قام سفير فرنسا بالاستانة وقعد
وكلم السلطان بما حصل وبأن الامبراطور لا يصبر على اهاتة بهذه الصفة
وعلى أن يعاب في حقه وحق بلاده بمثل هذه العبارات الجارحة وطلب تحقيقا
وترضية وظهر من التحقيق ان ستراتفورد هو الموحى والصدر المملى للجواب فعزل
الصدر ترضية لفرنسا وعين بدله على باشا ولم يبق كامل باشا بوظيفته الا
اكراما لحاظ صهره سعيد باشا

وهذا ثاني فوز لدي لسبس بعد فوزه الاول بنيل الفرمان — ولما بلغه
خبر عزل الصدر قال مازحاً هذا أول غريق في مياه القتال وكان سعيد باشا
في أثناء ذلك ساخطا كل السخط على صهره وعلى مصطفى رشيد باشا الذي
يتممه بأنه سلب أباه كثيراً من الاموال حينما كان سفيراً بباريس وكان يعمل

دائماً ضده وصادف ان جاء مصر ضابط من قبل وزير الحرية العثمانية ليطلب اعانة وخيولا للجيش العثماني وغاللاً فقال له سعيد باشا لو كنت جئتني من قبل الصدارة ما قبلت حتى مقابلتك ولكنك وقد جئت من قبل وزير الحرية الذي كان موافقاً لرأيي في فتح قنال السويس فانه لا يسعني الا تلبية الطلب وتسهيل مأموريتك . وما تطلبه الله الحمد جاهز واني مستعد لتقديمه وتقديم اكثر منه فسافر بسلام الى بلادك واقرى حكومتك مني السلام وقل لهم اني متفان في حب بلادي وسلطاني وفي مرضاته ابيع لحد طربوشي واني منتظر وصول المركب التي يرد عليها التصديق على فتح القنال لاشحن عليها الاشياء المطلوبة . وأملى على كاتب سره بحضور الضابط العثماني جواباً كاملاً باشا قال له فيه: .. انك كالمصاب بالحصى فكما لا يجوز أن يعطى دواء للمحموم في اثناء نوبته فانا لا ألام اذا لم اجابك وانت في غليانك ونوبتك ثم ذكر له انه قبل كل شيء عثماني مصري لا ياتي بنفسه في احضان فرنسا ولا غيرها وكان يود أن يكونوا بالاستانة كمثلته وانه لم يرد فتح القنال الا للفوائد التي تعود منه على مصر وما تحوزه الدولة من المجد والفخر ولم يأذن به بتأثيرات اى دولة اجنبية كما يتوهمون وانه يعتقد أن القنال مفتوح لا محالة ان لم يكن في هذا الوقت ففي غيره في القريب العاجل وربما اكرهت الدولة او مصر على فتحه فلماذا لا تفتحها هي من الآن بشروط تضعها قبل ان تكره على عمله بدون شرط ولا يكون بيدها من الامر شيء . ولا أقول شيئاً عما خوفتني به من اساطيل انكترا فهذا ناتج من حماك عافاك الله منها وأما ما تذكر من ان عملي يستخط السلطان عليّ فلا اصدقه ولو كان صحيحاً لفوضت أمري الى الله وآثرت أمام هذا العمل الجليل مؤملاً أن ينفيء السلطان الى الحق بعد برهة من الزمن ويرجع لنفسه فيجديني من أطوع ولاته واخلصهم لعرشه فيعفو عني . وحتم الكتاب بانه لو استمر على مكابته بهذه الصفة يكون مضطراً لقطع العلائق معه

ولما حصل المقصود وفاز دي لسبس بعزل رشيد باشا صنيعة ستراتفور
 وكان وجيل ولينان قد جاسا خلال صحراء البرزخ وأتما تصميمات والمقايسة
 وقدرًا للنفقات ١٦٦ من الفرنكات ولهو العمل ست سنوات وقدم دي لسبس
 تقريراً الى سعيد باشا في ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٥ بالاعمال التحضيرية المقتضي
 تكليف موجيل ولينان بها وطلب منه أن يسلمه أصل الفرمان الموقع عليه منه
 وكان بقي تحت يد سعيد باشا كما أسلفنا ليسافر لى فرنسا لطبع هذه المستندات
 وتقارير المهندسين واتخاذ التدابير اللازمة لتهمة الرأي العام بأوروبا لانفاذ
 المشروع

ومن ضمن ما في التقرير انه تم الاتفاق بين سعيد باشا ودي لسبس على ان
 عدد حصص التأسيس لا يزيد على مائة وانه تقدمت قائم بستين ذاتاً ينعون
 ستين حصة منها اعتمدها سعيد باشا وصرح لى لسبس ان يتصرف في الباقي
 لمن يخدمون المشروع ويؤيدونه ويقدم له قائم بأسمائهم لاعتمادها
 فوافق سعيد باشا على هذا التقرير في ٣ رمضان سنة ١٢٧١ واعتمد
 التعليمات التي تضمنها للسفر في العمل وسلم دي لسبس في اليوم المذكور أصل
 الفرمان وكتب عليه حاشية تعريبها :

« بما ان الامتياز الذي أعطى لشركة قنال السويس العامة يجب أن »
 « يصدق عليه جلالة السلطان فما أنا أرسل اليك هـ هذه الصورة لتحفظها »
 « لديك أما عن الاعمال المتعلقة بحفر قنال السويس فلا يبتدأ فيها الا بعد »
 « تصريح الباب العالي »

ولكي يقطع حجة انكثرت بخصوص السكة الحديدية التي كانت تلح في طلبها
 بين القاهرة والسويس وكانت ترميه بانه يسوف انجازها تأثراً بايعازات فرنساوية
 أمر سعيد باشا بانشائها على نفقة مصر وعقد اتفاقاً مع محل بريجنس وشركاه
 الانكليزي على توريد القضان اللازمة وكلف المسيو موشليه المهندس بملاحظة

انشاء الخط المذكور . وأجردى لسبس لفرنسا في ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ وقابل قبل سفره قنصل انكترا وتكلما طبعاً في مسألة القنال فأكد له انه لم يصله من دولته أى رد بخصوص هذه المسألة مع انه بلغها ذلك من مدة وأمل ان سفره لا ورر با يفيد في ازالة الاوهام التي تحوم حول هذا المشروع خصوصاً وقد صدر الامر بعمل الخط الحديدى فلم يبق لانكترا حق في التخوف والاعتراض وكان هذا الكلام بحضور اللورد هادو Haddo نجل اللورد ابردين الشهير .

سافر دى لسبس ومن حسن حظه ان وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت كان الموسيو والويسكي وانتصاره للشروع لا يخفى . ان الامبراطور على ما رأينا من الميل لتعظيمه والامبراطورة تود تحقيقه وان الموسيو توفنيل الذى كان مدير السياسة بوزارة الخارجية تعين سفيراً بالاستانة وهو أعرف الناس بأفكار حكومته وأمبراطوره وزد على ذلك ان كثيرين من كبار الرجال ذوى الرأى والنفوذ استألمهم دى لسبس ووعدوه بنصرته ومساعدته ما استطاعوا وبواسطة هؤلاء الرجال قد وصل لمعرفة آخرين بالبلاد الاخرى لم يرضوا عليه بالمساعدات النافعة الممهدة لنجاحه .

وصل دى لسبس الى باريس في اوائل يونيه سنة ١٨٥٥ وقابل الامبراطور فشجعه وطمنه واتفقا على أن يزود السفير الجديد بالاستانة بالأوامر اللازمة لان يلزم الحياد ما دام زميله الانكليزى ملازماً له والا فهو حر في العمل لنيل تصديق الباب العالي . ثم اشار الامبراطور على دلسبس بالسفر للوندرة لاكتساب الرأى العام بها وليبدأ بالتعرف بجريدة التيمس لتكون من انصاره او على الاقل لاله ولا عليمه . وليفاوض رجال الحل والعقد شخصياً ويعتمد عليه في جميع الاحوال فسار على ما رسمه له الامبراطور تماماً وبانت طلائع النجاح من قبل ان يبرح باريز فانه قابل مراسل التيمس بها وكان له به سابقة

معرفة أيام كان دي لسبس وكلا فرنسا بمادريد وخدمه إبان ثورة برشلونة
واتفق معه على نصره مشروع

وقابل دي لسبس بباريس البارون روتشلد وكان خدمه أيضاً بمادريد
وسأله عن مشروعه فقصده عليه فاستحسنه وسلمه كتاباً لمجله بلوندره يوصيهم به
وبمشروعه الذي لا يشك في أهميته وفائدته . وقد عرفه الموسيوتير باللورد
اشبورتون Ashburton أخي المالي الشهير بآرنج فارس لعائلته بلوندره خطاباً
لطيفاً عن القنال ودي لسبس

وبينما كان دي لسبس يستعد للسفر إلى لوندرا اذ قابل اللورد كولي
سفير انكلترا بباريس وزير الخارجية الفرنسية وبلغه تلغرافاً من ناظر خارجية
دولته — اللورد كلارندون Clarendon — يكفه فيه باخطار حكومة فرنسا
بأن انكلترا ترى مضار كبيرة في ترك مسألة القنال تسوى بين مصر وتركيا
لأن ذلك يفتح باباً لوكلاء فرنسا وانكلترا وانصار كل من الفريقين لدس
الدسائس بالاستانة ومصر ولا تيان أمور من شأنها أن تعيد سياسة الحلفاء
والخصام التي لا يجب أن يكون لها أثر الآن ولهذا ترى انكلترا تبليغ حكومة
فرنسا اعتراضاتها على المشروع لتقف عليها وتوافقها على عدم تنفيذه . وهذه
هي الاعتراضات :

الأ^{اً} ان قنال السويس يستحيل عمله مادياً واذا فرض وكان ذلك
في الامكان فلا يمكن ان يكون عملاً تجارياً اذا اراد للقائمين به لما يستوجبه
من النفقات الطائلة وعلى ذلك يكون فتحه لغاية سياسية

ثانياً ان مشروع القنال الذي يستلزم عمله وقتاً طويلاً يؤخر ان لم
يمكن يمنع تمام الخط الحديدي الذي طلبته انكلترا من القاهرة للسويس
ولا يخفى ان ذلك مضر بمصالح انكلترا في الهند على ان انكلترا لا غرض لها
مطلقاً في مصر الا أن يكون لها فيها طريق سهل لبومسة الهند والطرود الخفيفة

ورجالها الذين يسافرون للهند أو يأتون منها وهذان شرطان متوفران بعمل
السكة الحديدية وتبعية مصر للدولة العثمانية وتكتفي انكلترا بهما

ثالثاً ان انكلترا ترى في تعضيد هذا المشروع رجوعاً من فرنسا
لسياسة الجفاء التي لم تحد عنها بشأن المسألة المصرية والتي ظنت انكلترا واملت
ان يسود محلها الوثام والوفاق السائدان الآن بين الدولتين وأن لا تعود أيامها.
نعم قد كان لرجال فرنسا بعض العذر في العمل على سلخ مصر عن تركيا وبناء
سياستها في مصر على الاستعداد لذلك أيام كان رجال كل من دولتي فرنسا
وانكلترا لا يرون طريقة يخدمون بها بلادهم احسن من وقوف كل فريق منهما
في وجه كل مشروع يقدمه الفريق الآخر والسعي لاحباط مساعيه وعرقلة كل
اعماله وما بناء استحكامات اسكندرية بمعرفة مهندسين فرنسا و بين طبقاً لتصميمات
وضعت في نظارة بحرية فرنسا الا من نتائج هذه السياسة لضرب سفن تركيا
اذا حملت على مصر بحراً. وما عمل القناطر الخيرية بمعرفة مهندسين فرنسا و بين الا
لتستعمل حصناً تنق به مهاجمتها برّاً وهذه فكرة عمل القنال لم تأت إلا لتجعل
حائلاً بين بلاد الدولة وبعضها (أي بين مصر والشام) تبني على جانبيه
الاستحكامات والطوابي لصد كل قوة تركية تأتي من هذه الجهة وتجعله
في يد شركة من الأجانب يكونون حكومة داخل الحكومة ولا يعلم الا
الله مقدار المشاكل التي تقوم بين مصر وحملة أسهم هذه الشركة بسبب
ذلك. ولكن هذا الزمان الذي كانت تجوز فيه هذه الافكار قد فات
وأصبحت فرنسا وانكلترا في وفاق وصفاء متفقتين على المحافظة على املاك الدولة
العالية فلا محل لهذه السياسة الآن ولذلك لا تريد انكلترا ان تنظر للمسألة
من هذه الوجهة وانما تبحث في المشروع من حيث هو. فمن رأيها ان فتح القنال
نظراً لرداءة مدخل البحر وحالة الارض التي على جانبه يصادف صعوبات
جمة ويستلزم نفقات طائلة لعمله ولا بقاءه صالحاً للورور فيه وانكلترا معتقدة

تمام الاعتقاد أن هذا العمل بهذه الصفة يكف القائمين به ما لا طاقة لهم به وإذا تم لا يمكن أن يكون عملاً تجارياً إذا أراد يقوم بسد نفقاته . وكان جواب الحكومة الفرنسية أنها لم تتعرض لحد وقتها هذا رسمياً للمسألة وإنما أمرت سفيرها بأن يلزم الحياد في مسألة تراها داخلية صرفة بين تابع ومتبوع وأنها لم تحد عن سياسة الود والوفاق إزاء انكترا وأملت أن تحذو انكترا حذوها وأن تخوف انكترا من الوجهة الفنية سيزيله أو يؤيده رأى أهل الفن الذين ينتدبون للنظر فيه من رجال جميع الدول وأن الاعتراض الثاني ساقط من ذاته لأن التصريح بعمل السكة الحديدية من القاهرة للسويس صدر بل وبدئ في انشائها فعلاً . وتم الاتفاق ظاهرياً على أن سفيري الدولتين يلتزمان الحياد ولا يؤثران على الباب العالي لا للمشروع ولا عليه

سافر دى لسبس الى لوندرد وقابل وجوه القوم وعليتهم وارباب الحل والعقد وخطب في الجموع ونشرت الصحف كتباً مفتوحة منه لجميع من يهمهم تجارة الشرق من شركات وجمعيات وافراد ولجميع رجال السياسة موضعاً لهم مزايا مشروعه وما يقرب من مسافة ويوفر من نفقات وبقي من مهالك واهطار وطبع مذكرة بالانكليزية ومثلها بالفرنساوية عن المشروع ارفق بها جميع المستندات واقوال المهندسين ومقايستهم ووزعها على جميع كبار الرجال باوروبا كلها فجاءته الخطابات تتري من جميع أطراف البلاد الانكليزية ومن شركات التجارة والملاحة وفي مقدمتها شركة الهند وشركة الملاحة الشرقية باستحسان المشروع والاستعداد لتعظيمه متى كان تنفيذه ممكناً

امارجال الحكومة الرسمية وفي طليعتهم بالمرستون كبير الوزراء - - والذي ورث عن اللورد شاتام بغض الفرنسيين والتخوف من كل شيء يأتي من جهتهم - واللورد كلاراندون وزير الخارجية صرحوا لدولسبس بأنه من المحال مادياً تمام العمل القائم به وأعادوا تلك الاعتراضات السابقة فرد عليها بما وسعه

المقام لكن عنادهم كان ظاهراً فاراد دولسبس ان يدعو أئمة اهل الذكر باوروبا
 للفصل في الخلاف الفني حتى اذا حكموا بإمكان العمل كان قولهم فصل الخطاب
 وسقطت حجة خصومه ولن تبقى للامة الانكازية شبهة في المشروع من وجهته
 الفنية خصوصاً وقد اوجد عندهم بعض الشك فيه قول مهندسهم ستفنسن من ان
 توصيل البحرين بالطريقة التي يفكرها دولسبس محال وقيام المهندس الفرنسي
 تلابوت الذي كان زميلاً لستفنسن يقول ان الطريق الاسهل والاوفق هو عن
 الاسكندرية فالقناطر بالنيل والمحمودية ثم للسويس عن وادي الطميلات .
 ولا يخفى ان هذين المهندسين كانا اثنين من ثلاثة مهندسين انتدبتهم شركة
 انمايتين لدرس المشروع فلا عجب ان أوجد قولها بعض الشك في الافكار
 وهذا الذي اراد دولسبس ان يزيله فكتب الى حكومات الدول الاوروبية
 فرنسا وانكلترا والنمسا والمانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا والروسيا ليطلب منها ان
 تنتدب بعضاً من كبار مهندسيها ورجال بحريتها ليؤلفوا لجنة علمية دولية ويدرسوا
 جميع المشروعات ويفحصوها فحصاً دقيقاً ويقولوا فيها القول الاخير فأجابته الى
 طلبه وعينت من يوثق برأيهم من عظماء رجالها الفنيين

اجتمع دولسبس بهؤلاء المندوبين واتفقوا على خطة سيرهم وعينوا من بينهم

جماعة يحضرون مصر لدرس المشروع في محل العمل :

قدموا مصر وقبولوا بكل حفاوة وتكريم وقاموا بمهمتهم بعد فحص
 دقيق ودرس عميق فوافقوا على مشروع لنيان وموجيل وقالوا ان لا وسيلة
 لتوصيل البحرين اوفق واسهل منها وقدروا للنفقات ٢٠٠ مليون من الفرنكات
 بما فيها فوائد المبالغ التي يدفعها المساهمون من رأس المال طول مدة العمل بواقع
 المائة خمسة وقالوا ان هذا الطريق يقرب المسافة للشرق الاقصى بنحو النصف
 وحددوا لهو العمل مدة ست سنوات ما لم تطرأ حوادث قهرية واثاروا بعمل
 ترعة للياه الحلوة بتبدي من القاهرة وقدروا الايرادات بما لا يقل عن ٣٠ مليوناً

من الفرنكات سنوياً وقدموا خلاصة بحوثهم الى سعيد باشا في اول يناير سنة ١٨٥٦ وطير البرق بشرى هذه النتيجة لجميع انحاء اوروبا ولجريدة التيمس فارتجت لها البلاد وكان لها اعظم وقع وتأثير ولما كان دولسبس بنى سياسته على التعجيل وعلى التقدم دائماً للامام ليسبق خصومه بالعمل فتكون اعتراضاتهم نظرية صرفة تسقط طبعاً من ذاتها امام تمام العمل لم يضع وقته ولم ينتظر أن تتم اللجنة الدولية وضع تقريرها النهائي فقدم الى سعيد باشا قانون الشركة وكان أعده وهو باوروبا فاعمده في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما أصدر سعيد باشا فرماناً في اليوم ذاته بتثبيت فرمان الاول وبالتصريح لدولسبس بتأليف الشركة التي تتولى العمل بعد التصديق من الباب العالي

جاء هذا فرمان مفصلاً ومفسراً للفرمان السابق لان الموسيو دولسبس (عرض على سعيد باشا أنه لاجل تأسيس الشركة على حسب الاصول والشروط) (المقررة للشركات التي من هذا النوع يجب ان يحرر عقد اكثر من العقد) (الاول تفصيلاً وأتم منه شرحاً تبين فيه من جهة شروطها وواجباتها والمبالغ) (التي عليها ان تدفعها ومن جهة أخرى امتيازاتها والضرائب التي رفعت عن) (عاتقها والمنافع التي خول لها أن تجنيها والتسهيلات التي منحت لها توصلنا الى) (حسن ادارتها)

وتوضح غرض الشركة بأنه يقضي بعمل قنال يصلح للملاحة الكبرى البحرية بين مدينة السويس وخليج الطينة . وعمل ترعة للري وصالحة للملاحة نهر النيل واصلة بين النيل والقنال البحري المار ذكره وعمل فرعين للترعة المذكورة معدين للري ومتجهين في اتجاهي السويس وخليج الطينة . وتحدد مدة فهو هذه الاعمال كلها في ست سنوات الا اذا حالت دون ذلك قوة القاهرة .

واشترط أن يحفر القنال المخصص للملاحة البحرية الكبرى بحيث يكون عمقه وعرضه على حسب ما هو مقرر في بروجرام اللجنة العلمية الدولية . وجعل

للشركة الخيار في ان تقوم بهذه الاعمال بنفسها أو ان تعهد بها الى مقاولين وعلى كل حال فأربعة أخماس الفعلة يكونون من المصريين .

وحفظ للحكومة المصرية الحق في انتداب موظف خاص تدفع الشركة مرتبه و يقيم في مركز الشركة ليمثل في ادارتها حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ الشروط المدونة في هذا العقد وقبلت الحكومة أن تترك للشركة الأراضي التي يمر منها القنال أو الترع الحلوة بدون ضريبة ولا مقابل بشرط أن لا تكون مملوكة للأهالي كما تترك لها - تحت هذا الشرط أيضاً - الاطيان التي ترويهما الشركة من الترع الحلوة سالفة الذكر وتزرعها على مصاريفها وبشرط دفع الضرائب الواضحة بالفرمان الاول . وأرفق بالفرمان خريطتان وضحت فيها هذه المنطقة وهذه الاطيان .

وجاء في المادة الرابعة عشرة من الفرمان :

(نصرح علناً عنا وعن خلفائنا - مع ابقاء الحق لجلالة السلاطان في)
(التصديق على هذا التصريح - بان القنال البحري والنفور التابعة له كلها)
(تبقى مفتوحة دائماً وبعبارة أخرى ممراً حراً لكل سفينة تجارية تريد المرور)
(من بحر لا آخر بدون أدنى امتياز ولا استثناء جنسية على أخرى أو لشخص)
(على آخر وانما يكون المرور في نظير دفع الرسوم المقررة وعلى شرط اتباع)
(القواعد التي تضعها الشركة العامة صاحبة الامتياز للمرور من القنال وتوابعه)

وجاء في المادة خمسة عشرة ما يأتي :

(عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السالفة ليس للشركة العامة صاحبة الامتياز)
(بحال من الأحوال أن تفضل سفينة على أخرى أو شركة على شركة أو)
(شخصاً على شخص . وليس لها كذلك أن تمنح امتيازات لا تتساوى فيها)
(جميع السفن والشركات والافراد متى تساوت الظروف والاحوال)

وجاءت مدة الشركة ٩٩ سنة من يوم فتح القنال البحري للملاحة الكبرى

وبعد انتهائها تستلم الحكومة المصرية القنال وتدفع قيمة الآلات والأدوات المعدة له بحسب تقديرها حياً أو بمعرفة خبراء. وإذا استبقت الشركة الامتياز مدداً متوالية كلاً منها ٩٩ سنة فحصة الحكومة المصرية تكون في المدة الثانية ٢٠ في المائة وفي المدة الثالثة ٢٥ وهكذا بزيادة ٥ في المائة لكل مدة بدون أن يتجاوز هذه الزيادة بحال من الاحوال ٣٥ في المائة من أرباح الشركة العاصفة من القنال والترع الحلوة وصرح للشركة بأن تنقاضي من السفن التي تمر من القنال والترع الحلوة رسوماً على الملاحة وإدارة حركات السفن وتسجير المراكب أو السفن التجارية ورسوم السفن : وحفظ للشركة الحق أن تعدل هذه الرسوم في كل وقت بشرط أن يكون تحصيلها بدون أدنى استثناء أو امتياز بالنسبة لجميع السفن وان تعلق الشركة تعريفه الرسوم في العواصم والثغور التجارية للبلاد التي تنتفع من القنال قبل سريانها بثلاثة شهور وأن لا يزيد رسم الملاحة في النهاية العظمى عن عشرة فرنكات على الطن^(١) أو على الشخص — كما صرح للشركة أن تنقاضي أجرة عن ري الاطيان التي ترويهما للأهالي من الترغ الحلوة بحسب تعريفه تضعها لذلك .

وخصص من صافي الارباح ١٥ في المائة للحكومة و ١٠ في المائة للمؤسسين وهم الذين ساعدوا باعمالهم ومعارفهم وأموالهم في انجاح المشروع قبل تأسيس الشركة

ونص في المادة العشرين أنه من بعد انتهاء الاعمال كلها يبقى « صديقنا ووكيلنا » موسيو دو لسبس رئيساً ومديراً للشركة بصفته أول مؤسس لها مدة عشر سنوات من يوم الابتداء في الملاحة .

(١) ذكر في الاصل الفرنسي بجوار لفظة طن كلمة de capacité أى ممتلئة المركب وكان لتفسير هذه العبارة اشكال كبير انتهى بعقد مؤتمر الاستانة الذي سيأتى ذكره فيما بعد

وذكر في المادة الثالثة والعشرين أنه صار التصديق على قوانين شركة قنال السويس العامة الملحقه بالفرمان وان هذا التصديق يعتبر في قوة تصريح بإنشاء الشركة المذكورة على مثال شركات المساهمة من اليوم الذي يكتب فيه برأس مالها كله .

وختم الفرمان بالوعد بمساعدة الحكومة للشركة بمساعدة شريفة وبجعل لبنان وموجيل بك تحت تصرف الشركة لإدارة الأعمال ومراقبة الفعلة وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالقيام بالاشغال

وسلم سعيد باشا في اليوم ذاته صورة رسمية من هذا الفرمان الى صديقه المخلص الكريم المولد الرفيع المنزلة فرديان دولسبس ومعها خطاب يرد له فيه ان الامتياز يجب التصديق عليه من جلالة السلطان وان أعمال حفر البرزخ يمكن للشركة أن تبتدىء فيها بنفسها متى جاء التصديق المذكور

يتلخص من ذلك أن سعيد باشا علق العمل على تصديق الباب العالي كما علق عليه جعل القنال ممرا حرا للعموم — وأخذ على عهده توريد أربعة اخماس الفعلة اللازمين للعمل وجعل الشركة حرة في تقدير رسوم المرور من القنالات بدون أخذ رأي الحكومة المصرية بشرط ان لا تزيد هذه الرسوم من عشرة فرنكات الطان أو الشخص وضمن لدولسبس التربع في دست الرئاسة طول مدة العمل وعشر سنوات بعدها وصدق على قانون الشركة الذي يقضي بأن رأس مال الشركة ٢٠٠ مليوناً فرنكاً مقسماً الى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكاً

وأن يديرها مجلس إدارة مركب من ٣٢ عضواً ينتخبون من رعايا الدول المستفيدة من هذا العمل (استثنى أول مجلس إدارة الذي يتألف من وترك بياض يملأ بعد الاككتاب بالأسماء التي يصير اختيارها لذلك .) واشترط ان أول مجلس إدارة يبقى بدون تغيير طول مدة العمل وخمس سنوات

بعد ذلك . وتضمن القانون لائحة لاجراءات الشركة الداخلية وتأليف لجان وتوضيح اختصاص كل منها واختصاص مجلس الادارة والجمعية العمومية السنوية وتوضيح كيفية مسك حسابات الشركة وجاء فيه ان الابرادات السنوية تستعمل فيما يأتي بالترتيب الآتي :

أولاً — دفع المصاريف العمومية أى مصاريف الحفظ والصيانة والادارة

ثانياً — دفع أقساط السلفيات التي تعقد

ثالثاً — دفع أرباح أولية بواقع ٥ في المائة على المدفوع من رأس المال أربعة أجزاء من واحد من مائة من الابراد

رابعاً — أربعة اجزاء من واحد من مائة لتكوين حاصل لاستهلاك رأس المال بالطريقة الموضحة بالجدول المرفق بالقانون . والاستهلاك يكون بطريق السحب ويضم الى هذا الحاصل قيمة ما يخص السهام التي تستهلك من أرباح ٥ في المائة الواضحة بالفقرة السابقة وهذه السهام المستهلكة تستعوض بسهام ارتفاع لها كامل ما للسهم الاصلية من الحقوق ما عدا الخمسة في المائة الاولية .

خامساً — ٥ في المائة مما يبقى بعد ذلك من الابرادات لتكوين حاصل احتياطي لما عساه يطرأ من الطوارئ .

وما زاد عن ذلك يقسم بالكفية الآتية :

٥ في المائة للحكومة المصرية

١٠ في المائة لحصص التأسيس

٣٠ في المائة لمجلس الادارة

٢٠ في المائة لتكوين حاصل لمعاشات المستخدمين ومكافأهم وغيرها مما

يكون محل الادارة اعانات وخلافه . والسبعون في المائة الباقية للساهمين .

هذه هي أهم الشروط التي يتضمنها القانون الاساسي للشركة التي فوض

لدولسبس ان يؤلف شركة على حسبها .

وهذا فوز آخر لدولسبس يضاف لسابقه اذ ازال أعظم شبهة يمكن ايرادها على المشروع ويؤثرون بها على الرأي العام . وهي القول باستحالة العمل (فنياً) بقي على دولسبس السعي في تأليف الشركة وجمع الاموال اللازمة لها ولا يكون ذلك الا بكسب الرأي العام باوروبا لجانبه فأوحى الى اصدقائه والنصاره وقد اصبحوا كثيرين في كل البلاد بان يعدوا الافكار لقبول الاكتتاب في هذه الشركة عظيمة الفوائد ويستكتبوا الصحف الكبرى في صالح المشروع واتفق مع سعيد باشا على أن لا يفعلوا عن السير الامام وعلي أن يبدأوا بعمل التزعة الحمولة على مصاريف مصر الى أن تتكون الشركة فتحاسبها على نفقاتها ووقع سعيد باشا على اتفاق تاريخه ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بتحديد أجور الفعلة الذين تعهدت مصر بتوريدهم وعددهم وكيفية شغلهم والعناية بهم وبصحتهم أبان دولسبس فوائده هذه الاتفاقية للشركة لانها توفر عليها ثلثي الاجر فيما لو اضطرت لاحضارهم من أوروبا وزد على ذاك ضمان وجود الانفار واشغيلهم فلا يتعطل العمل ووجه فائدته للاهالي ان الاجر التي تحددت لهم تزيد الثلث عما يتعاطونه عادة

اسس دولسبس جريدة تصدر مرتين في الشهر تكون لسان حال الشركة لترويج أفكارها ينشر فيها ما يهم القنال وما جرياته وما تكتبه الجرائد الاخرى عنه وما يقال فيه الى غير ذلك وسماها جريدة « برزخ السويس » وهي لا تزال موجودة وانما استبدل اسمها باسم جريدة « قنال السويس » وتصدر الآن في أيام ٢ و ١٢ و ٢٠ من كل شهر .

أثر قول اللجنة العلمية الدولية في كل الحكومات فاخذ كل بلد في الاستعداد لليوم الذي تتحقق فيه هذه الفكرة ويتغير طريق الشرق فأخذ بعض الدول في توسيع ثغورها التي على البحر الابيض واخرى في تأليف لجنات رسمية لعرض ما

يلزم عمله ازاء هذا الحادث المنتظر

اما انكلترا فارسلت مركباً من مراقبها وضباطها بحريين يراجعون حساب
المناسيب ويدرسون خليج الطينه والسويس ومدخلي البحر الابيض والاحمر
رجاء أن تجد خلافاً أو فرقاً في الحساب تحتاج به ولما لم تجد وكان لابد من أن
تتشغل سبباً لمعارضتها قال رجالها السياسيون ان في هذا العمل اعتداء على
الدولة ومساساً بسادتها وضربت على هذه النعمة التي طبل بها سفيرها بالاستانة
وزمر وزادوا عليه أن العمل لو فرض امكانه لا يأتي بفائدة لعدم انتظام
الملاحة بالبحر الاحمر وشدة الانواء به مما يجعل السفن ترجح طريق رأس الرجا
الصالح على قنال السويس وأوعزوا الى بعض الجرائد بالحملة على المشروع
وتأييد هذا القول للتأثير على الافكار . ولكنها من جهة أخرى أرادت أن
تأخذ لكل زمان عدته وتفرض عدم تمكنها من منع فتح القنال وكانت حرب
القرم انتهت فارادت أن تحتل النقط المهمة التي تجعل مدخل البحر الاحمر من
طريق بحر الهند في يدها فاتفقت مع الدولة على احتلال عدن ثم ثنت باحتلال
بريم فصار بوغاز باب المندب انكليزيا وأصبحت السفن التي تمر به تحت رحمتها
وطلبت من الباب العالي امتيازاً بعمل سكة حديدية من أحد ثغور الشام أو
بلاد الاناطول الى نهر الفرات لتضمن لها طريقاً للهند خصيصاً بها فضلاً عن
انها اتخذت ذلك حيلة لتفهم رجال الدولة بأنه مادام الغرض تقصير المسافة للهند
فبالتصريح بهذه السكة الحديدية يستغنى عن عمل غيرها

طلبت شركة انكليزية هذا الامتياز بشروط ثقيلة . منها أن الحكومة
العثمانية تضمن للشركة فائدة ٦ بالمائة سنوياً عن رأس مالها المقدرين ٤٠٠ و ٥٠٠
مليون فرنك طول مدة الامتياز وقدرها ٩٦ سنة وان الحكومة العثمانية تدفع
ثمن الاراضي التي تلزم لهذا الغرض وتتقاضى ثمنها من الشركة مما يزيد من
الارباح عن المائة ستة حتى اذا ما استولت على جميع ثمن هذه الاطيان تصبح

كل الارباح للشركة وهذه قسمة ضئلى لا مناسبة بينها وبين شروط القنال ولكن دي لسبس عوضا عن السعي في احباط ذلك كان يساعد عليه ويقول انه لا يعارض فكرة القنال بل يساعد ولا يعطل عليه لان طول هذا الخط الحديدي ١٥٠٠ كيلو واجره نقل الطن عن طريق السكة الحديد لا تقل عن ١٠ سنتيم عن كل كيلو أي ١٥٠ فرنك عن كل الطريق ومهما كان هذا الطريق قريبا فان فرقا عظيما في الاجرة كالذي بين ١٥٠ فرنك والعشرة فرنكات التي تقرر أن لا تتجاوزها اجرة الطن عن طريق قنال السويس ليس مما يستهان به ولا مما يقبله ارباب التجارة قضية مسلمة خصوصا وان المسافة لبومباي عن طريق السكة الحديد لا تقل الا ٥٠٠ ميلا عن المسافة عن طريق السويس وطلبت انكثرا ايضا امتياز الشركة انكليزية بمد خط تلغرافي في وسط املاك الدولة الى عدن فالهند كما طلبت من مصر امتيازاً مثله لمد خط من السويس لعدن

احتفل سعيد باشا بمختان نجله ودعا كبار رجال الدولة فجاء رشيد باشا الذي كان صدرا اعظم زائراً واهدى السلطان سيفاً مرصعاً لسعيد باشا بعثه مع رسول خاص يبلغه تحياته وشكره الخالص على المساعدة التي ساعده بها في الحرب ويهنئه على افراحه

انتهز دي لسبس فرصة وجود رشيد باشا بمصر فكلّمه في مسألة القنال واستوثق منه أنه اذا عاد لوظيفته ساعد على نهوها واستصدار الفرمان بالتصديق عليها

سافر سعيد باشا الى السودان واستصحب معه دي لسبس وكانت فكرة فتح القنال قد راجت رواجاً عظيماً باوروبا خصوصا منذ ظهر تقرير اللجنة العلمية الدولية واخذت الجرائد في مناقشته والبحث فيه وتناجيه وصار موضوع حديث العموم انساهم جميعا الحرب وتناجوها

عقد مؤتمر باريس لعقد معاهدة الصلح وحضر عن الدولة عالي باشا الصدر الاعظم وكان ذات ليلة عند الامبراطور في حفلة ففاته عن رأيه في مسألة القنال فاعرب له الامبراطور بأنه يود نهوها لما فيها من الفوائد الجمّة فوافقه على ذلك عالي باشا وقال أنه سيخبر السلطان بذلك وهو لا يشك أنه يتأخر عن اصدار الارادة بالتصديق على فرمان

ترك الامبراطور عالي باشا واختلى باللورد كلارندون — وزير خارجية انكلترا وكان نائباً عن دولته في المؤتمر — وسأله رأيه في القنال فاجاب بان الذي يمنع انكلترا من تعضيد هذه المسألة ومن الموافقة عليها إنما هو استحالة عمله من الوجهة الفنية

فاجابه الامبراطور بان أهل الذكر الذين اتدبوا من جميع الحكومات حلوا هذه النقطة فلم يبق وجه للاعتراض بها ومع ذلك فهي خارجة عن اختصاص السياسيين وهب ان هذا الاعتراض زال وتحقق امكان العمل فهل هناك ما يمنع انكلترا من الموافقة عليه فاجاب انها ترى بالمشروع مساساً بحقوق الدولة العلية فلما أخبره بما قاله له عالي باشا سقط في يده وقال ان هذه مسألة عويصة ولا يمكن أن اقول شيئاً فيها قبل معرفة رأي زملائي —

حاولت فرنسا أن تضع بنداً في معاهدة الصلح تفيد حيادة القنال فابت انكلترا أن يذكر شيء يشم منه رائحة لوجود هذا القنال

سافر دي لسبس الى أوروبا فطاف بلدانها وخطب في مجتمعاتها ونواديها وكتب واستكتب وجاهد جهاد الابطال خصوصاً في لوندرد حيث خطب نحو العشرين خطبة ولقى حفاوة لم يكن ليحلم بها ولكنه وجد الحكومة الرسمية هي على ما عهدت فيها من المعارضة الشديدة . وكأنه هالها ما رآه من تأثير دي لسبس على الرأي العام فقام كبيرهم بالمرستون يعرض بدي لسبس ويقول ان ما يفكر به أضغاث أحلام وان عمل القنال محال وأنه انما جاء انكلترا ليندع أهلها

ويسلمهم أموالهم بالوهم والتمويه وما هذا المشروع الا شرك لاقتناص أموال
 السذج والبسطاء الذين يغوونهم بمثل هذه الوعود الخلابه وبسحر البيان
 وقال انه مضى عليه ١٥ سنة يعارض هذه الفكرة ويعمل في الاستانة
 على عدم التصريح بفتح القنال فلن يعدل عن ذلك لان فيه المصلحة الكبرى
 لدولته وأيده في قوله سنفتنن وقال انه ليس في الامكان مهما قيل في
 الموضوع أن يتم المشروع أو يعمل القنال ويكون ذا فائدة وإيراد فرد عليه
 غلادستون وغيره أحسن رد وما قالوه ان الفائدة من عمل القنال واضحة وقال
 أهل العلم بإمكانه ومصلحة انكثرا التجارية تقتضي المساعدة على انفاذه
 والاشترك فيه وأنه يخشى ان يقال ان انكثرا لانائتها وجبا في محافظتها على
 الهند تضحي مصلحة العالم أجمع. اعتبر دي لسبس قول بالمرستون وستفتنن اهانة
 عظمى لشخصه فذشر على صفحات الجرائد ردًا كله حجاج دامغة دافع فيه عن
 شرفه الذي حاولا تلوئته وعن المشروع وأرسل شهوده الى ستفتنن فأنكر انه
 وافق بالمرستون على جميع ماقاله ولكنه أيده في ملحوظاته على المشروع من
 الوجهة الفنية وأوري انه لم يقصد البتة الطعن عليه شخصيا فاعتبر دي لسبس ذلك
 ترضية وجعل يناقش في الموضوع

وانبرى لمناقشة ستفتنن كثيرون من أعضاء اللجنة الدولية حتى أخفوه
 وأثبتوا انه يفتي على غير علم وانه لم يعاين موقع القنال ولم ينظر الا مدخل
 السويس ولم يرافق رفقاءه في أعمالهم فلا يصح له رأي

زار امبراطور فرنسا ووزير خارجيته ملك الانكليز وتكلموا في المسائل
 السياسية التي تهم الدولتين ومنها مسألة القنال واتفقوا على التزام خطة الحياض في
 الاستانة ولكي يرضى بالمرستون فرنسا ويظهر لها انه غير خطته السابقة استعدي
 من الاستانة اللورد ستراتفورد ومن القاهرة المستر بروس

قامت ثورة بالهند الجأت انكلترا لان ترسل جنوداً وذخائر لها ولبعد المسافة من طريق رأس الرجا طلبت من سعيد باشا ان يصرح لها بمرور عساكرها عن الاسكندرية فالسويس وما ذلك الا اعتراف منها بان هذا الطريق هو الاوفق لها فصرح لها بذلك وعبت الجيوش وقعت القننة وحلت حكومة انكلترا محل شركة الهند ونادوا بماكة الانكليز امبراطورة الهند

بعد ان مهد دي لسبس السبل باوروبا ووثق من مساعدة كل البلاد مساعدة فعلية الا انكلترا فانه لم يتغير اعتقاده فيها سافر الى الاستانة .

استفتى سعيد باشا البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا في هذه المادة فأجابه ان التصريح بعمل القنال من مرخصات والي مصر خصوصا بعد فرمان الذي صدر في مارس سنة ١٨٥٦ من السلطان عبد الحميد لجميع ولاء الدولة يحثهم فيه على تسهيل المواصلات وفتح الطرق والمسالك والترع وما أشبه ذلك وما قنال السويس الا ترعة تفتح في أرض مصرية وقد رأى سعيد باشا احتراماً للسلطان أن يعرض عليه الامر ويطلب تصديقه ولم يرفض الباب العالي بل أظهر بالكتاب الذي رد به على سعيد باشا ان هذه المسألة مهمة جداً ونافعة للبلاد ولكنه تباطأ في اصدار فرمان التصديق بناء على مساعي خفية من بعض الدول . فذلك كله لا يؤثر على الحق الاصيل الذي يخول لسعيد باشا ان يعطي الامتياز ولا يمنع من تنفيذ العمل .

تحصن دي لسبس بهذه الفتوى الصادرة من كبير سياسي أوروبا وبلغ صورتها في سنة ١٨٥٧ الى المصدر الاعظم والى حكومات أوروبا ليرجع اليها لدى الحاجة

كان سفره في أول مرة الى الاستانة بصفته وكيلًا عن سعيد باشا أما هذه الدفعة فذهب اليها كصاحب امتياز يتفاوض في مسألة تهم عموم الدول متحصنا بأقوال أكابر المهندسين وبموافقة جميع البلدان على مشروعه وكتب قبل سفره

الى وكلاء هذه الدول يباريس يخبرهم بعزمه على السفر للاستانة ويطلب منهم ان يستصдروا من حكوماتهم التعليمات اللازمة لسفرائها بالاستانة بتعصيده في هذا المشروع اذا مست الحاجة الى ذلك . وأمر امبراطور فرنسا سفيره بأن يفهم الباب العالي والسلطان مقدار اهتمامه بهذا المشروع وعنايته به .

وصل الاستانة وكان رشيد باشا عاد للصدارة فذكره بوعده بمصر وطلب منه تحقيقه فطيب خاطره وتداول مع مجلس الوكلاء وقبل أن يتم شيء مات رشيد باشا فجأة وخلفه عالي باشا فبلغه دي لبس ماحصل وما كان ينويه رشيد باشا فوعد هو أيضا خيرا ولكن الوزارة الانكليزية كانت سقطت وخلف اللورد دربي اللورد بالمستون فأراد عالي باشا ان لايت أمرا في غفلتها فكلف سفير تركيا بلوندره أن يبلغ انكلترا بما عازمت عليه تركيا ليكون في علمها فاجاب اللورد دربي بان سياسة دولته في هذه المسألة لم تتغير وان انكلترا لازالت تعارض في فتح القنال وزاد بانه يشكر الصدر على أنه رأى عدم بت رأي بدون رضا انكلترا . فلما اطلع الصدر على هذا الجواب ساءت هذه المغالطة وكلف سفيره بلوندره بان يبلغ اللورد دربي انه لم يقصد بالمرة أن يجعل رأي تركيا مقيدا برضا انكلترا أو غيرها وان تركيا حرة في كل ما تعمل

ساء ذلك انكلترا طبعاً وعملت في دس الدسائس لدى السلطان ضد سعيد باشا وتشويه أعماله وتصويره للسلطان بصورة الطامع للاستقلال وذكرته بما فعل ابوه محمد علي وما فعلت فرنسا وقتها من نصرته على تركيا وانه لولا انكلترا لزال — (لا قدر الله) — ملك آل عثمان ولا يبعد أن تكون في سياق سرد منها على الدولة واقامة الادلة على أنها اخلص المخلصين للسلطان عرضت بأنهارفتت اقتراحا لامبراطور فرنسا في اوائل سنة ١٨٥٦ يقضى بتقسيم شمال افريقيا بين فرنسا وانكلترا وساردينيا فتأخذ فرنسا مراكش لجاورتها للجزائر وتأخذ ساردينيا تونس وطرابلس فأبت مروءة انكلترا ان تجارى فرنسا على ذلك وأوضح اللورد

بالمستون الاسباب التي تدعوه لهذا الرفض في كتاب بعثه الى اللورد كلارندون وزير الخارجية الانكليزية اذ ذاك في أول مارس سنة ١٨٥٦ — نشر لأول مرة في مذكرات اللورد بالمستون — يقول فيه ان ذلك لا يحصل في عهد بزعمون انه عهد الشرف خصوصا وان انكثرا لامطمح لها في اخذ مصر وامتلاكمها بل يكفيها أن تأمن وقوعها في يد دولة اجنبية مزاحمة لها وهي تري هذه الشروط متوفرة في بقاء مصر على حالتها الراهنة تحت سيادة الدولة العثمانية المضمونة بانفاق الدول فهي لذلك لا ترغب مطلقاً أن تغير هذه الحالة بامتلاكها مصر الامر المغاير لشرف الدول اللواتي ضمن سلامة أملاك الدولة ولمبدأ نصره الضعيف .. » مهما يكن من الامر فان الباب العالي لم يبت رأياً في الامر وطلب التأني الى ما بعد أول يونيه سنة ١٨٥٨ حيث تعلم نتيجة المناقشة التي تحصل في مجلس نواب انكثرا في اليوم المذكور بخصوصها —

حصلت المناقشة وقام بعض النواب وطلب من المجلس الموافقة على قرار بتسليف الحكومة بالاقلاع عن سياسة الضغط على الباب العالي لرفض التصديق فقام اللورد بالمستون — ولم يكن وزيراً في ذلك الوقت — ودافع عن سياسته وقال ان انكثرا لم تكره الباب العالي على رفض المشروع ولكن الدولة العلية رأت ذلك من تلقاء نفسها وحمل على المشروع وصاحبه واطب في سرد المخاوف السياسية التي تحوم حوله وتكلم عن علاقة مصر بالدولة العلية ووجوب المحافظة على سلامة املاكها . وأطال في نوايا مصر ازاء الدولة صاحبة السيادة وانها من مدة تعمل على انسلاخها عنها فانيشأت الاستحكامات باسكندرية لتصد بها القوة التركية التي تأتي من الخارج بحراً وبنت القناطر لتدفع بها غائلها اذا أتت من الداخل وهي الآن تريد أن تجعل فاصلاً بينها وبين الشام حتى لا يتيسر للقوة التي تأتي من هذه الجهة أن تخترقه وتستحصنه بالمدافع والاستحكامات . نعم ان بين فرنسا وانكثرا الآن وفاقاً وصدقة ولكن

هل يدومان . واذا اشتبكت انكلترا في حرب أو حدثت ثورة في الهند ألا يكون هذا القنال خطراً على انكلترا لاستعماله في نقل الجنود الى الهند وتصدير الذخائر والاسلحة الى الاعداء

فرد عليه غلادستون بخطبة قوية الحجة والبرهان فند فيها كل ما قاله بالمرستون وسخر من قوله ان ايجاد فاصل بين مصر والشام يخرج مصر من سيادة الدولة العلية وقال انما يضمن سيادة الدولة على مصر اتفاق الدول على ذلك وان انكلترا هي التي تستفيد اكثر من غيرها من فتح القنال ولو كان مفتوحا في العام الماضي لسهل نقل الجنود والمهمات للهند ولا نمت بسرعة الحرب الهندية — أما التخوف من ان الدول المعادية لنا يمكنها وقت انتشار حرب أن تعين علينا العدو وتمده بالاسلحة والذخائر والجنود بواسطة القنال فلا محل له لأنه ما الذي يمنعها من ان تجري ذلك بواسطة السكة الحديدية وقد ثبت لنا من تجربة العام الماضي امكان عمل ذلك — فعلى انكلترا أن لا تظهر للامم الاخرى بمظهر المحب لذاته الذي يضحى مصالح العموم والانسانية لمصلحته الخصوصية على أن مصلحته المجردة عن التعصب الاعمى لا تبرر هذا العمل .

تكلم بعده ديسرائيلي وزير المالية ودافع عن سياسة دولته وقال انه لو ثبت له ان العمل ممكن وان منفعته كما يقولون ماصح له ولا لحكومته أن ترجح عليه مصلحتها الخصوصية في الهند ولكنه لم يقم دليل على ذلك فلا محل لتغيير وجه السياسة . على انه لم يأت أحد يبرهان على ان انكلترا ضغطت على تركيا أو أكرهتها على عمل كالذي يذكرون ومن أين جاء للخطباء أن الدول الاخرى اظهرت الموافقة على المشروع فلحد هذه الساعة لم يأت نبراً رسمي بمثل ذلك وأعاد ما قاله اللورد بالمرستون ولكن في قالب آخر وأسلوب أرق

رد عليه اللورد روسل فقال اذا كان العمل غير ممكن وليس بذى منفعة فما خوف انكلترا منه ولماذا تظهر بمظهر المتوقف المتعنت واذا كانت محافظتها

على الهند لا تكون الا بسد الطرق ومنع حرية المرور وهي التي بنت سياستها على هذه الحرية فعلى انكلترا السلام اذ قوة انكلترا في بقائها سيدة البحار وهي اذا بقيت كذلك فلا محل لتخوفها فتح القنال أو لم يفتح لانه ماذا يعمل الاعداء بجنود وذخائر ينقلونها بواسطة القنال اذا كان البحر الاحمر وبحر الهند في يد انكلترا . اما اذا فقدت انكلترا هذه السيادة وخرج ملك البحر من يدها فسواء كان القنال مفتوحا أو غير مفتوح لان الدول التي تخلفها في القوة تقطع عليها طريقها ايا كان . وقال نائب آخرا ن وزير المالية قال انه لم يقر دليل على أن انكلترا ضغطت على الباب العالي وأي دليل اعظم من اعتراف اللورد بالمرستون نفسه في العام الماضي انه لبث خمسة عشرة سنة يستعمل نفوذه بالاستئانة ضد هذا المشروع — وطلب نائب آخر استحضار اوراق المخبرات التي دارت بين الحكومة وسفيرها بهذا الخصوص حتى يعرف المجلس ماهية التعليمات الصادرة اليه فرد وزير المالية عليه وناشد اعضاء المجلس وطنيتهم أن لا يحكموا الوجدان في مثل هذه الامور الخطيرة فقد ترى الحكومة في بعض المسائل مالا يراه العموم وليس كل ما يعلم يقال واذا كانت الحكومة سارت على خطة مدة طويلة كالتي تقولون عنها فلا بد وان يكون لديها اسباب قوية فلا تخرجوا موقفها واتركوها حرة فلن تعمل الا الصالح لانكلترا وبعد أخذ ورد طويلين وجدال عنيف طال الى الليل رفض الطلب الذي كان قدم الى المجلس بتكليف الحكومة بعدم الضغط على تركيا باغلبية ٢٢٨ صوتا ضد ٦٢ وترك المجلس الحكومة حرة في ما تعمله

لم يثبط هذا القرار من همة دولسبس بل سار على ممدته من الثبات والتقدم على الدوام الى الامام . أقام الجرائد والرأي العام بكل البلدان وأقعدوها لصالح مشروعه وفاتهم يكتبون ويستكتبون ويحملون على حكومة انكلترا حملة شعواء وهي على لسان جرائدها ترد لهم الصاع صاعين وجاء مصر حيث

قابل سعيد باشا وعين الاعمال وانفق على طرح الاسهم في الا كتاب العام حتي اذا ماتم (وهو ما يؤمله) وجدت الشركة فعلا وأصبح للفرنساويين مصالح مادية توجب على حكومتهم التداخل فعلا للدفاع عنها اذا اعتدي عليها اما تداخلها قبل ذلك فلا يكون له التأثير العملي اللازم . أقنع سعيد باشا بذلك كما أقنعه بأن الاسهم التي تبقى من الا كتاب العام يأخذها سعيد باشا لحكومته

سافر من مصر الى الاستانة ليسعى السعي الاخير رجاء أن يحصل في هذه الدفعة على فرمان أو يشهد العالم أجمع على الحالة وعلى أنه أفرغ جهده لحفظ كرامة الباب العالي فلا لوم عليه في المستقبل اذا هو استغنى عن تصديق الدولة وأسس الشركة وشرع رسميا في العمل و«مكره أخاك لا بطل»

قابل الصدر الاعظم وسفير انكلترا الجديد وعرض عليهما وعلى غيرهم جليلة الامر وانه انما جاء هذه الدفعة ليسعى السعي الاخير فاذا اخفق استغنى وطرح الاسهم في الا كتاب العام . وكانت نتيجة هذه الزيارة كسابقاتها فكتب الى وكلاء الدول بالاستانة يفصل لهم الحالة ويخبرهم بما عزم عليه وبارح الاستانة ونشر النشرات وطرح الا كتاب في الاربعائة الف سهم على العموم وجعل الا كتاب مفتوحا من يوم ١٥ الى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ولم يجعل الا كتاب في بنك من البنوك لانهم طلبوا عمولة فادحة اقلها ما طلبها محل روتشيلد وهو عشرة ملايين فرنك بواقع المائة ٥ ولذلك رجح دى لبس أن يجعل الا كتاب في جميع البلدان لدى وكلاء عينهم للشركة وان يحصر الكل في مكتب الشركة بباريس .

قامت قامة أصحاب المصارف من جهة ضد الا كتاب وقامت جرائد انكلترا من جهة اخرى تشوه المشروع وتناشد ابناءها الوطنية بأن لا يخاطروا بأموالهم في مسألة غير ناجحة ومشروع غير ناضج وبأن لا يقعوا في الشرك الذي ينصبه لهم بعض

المحتالين الطامعين . نجحت انكلترا في منع الانكليز عن الا ككتاب كما نجحت في منع أغلب ممالك ايطاليا والنمسا والروسيا من الاشتراك فيه . اقاموا العثرا في سبيل الا ككتاب وحثوا بعض من كان لهم مشروعات سابقة على رفع القضايا على دولسبس رجاء ان يؤخروا الا ككتاب أو يقضوا عليه كل هذا لم يكن ليزعزع ثقة دي لسبس بمشروعه أو ليزحزحه عن ثباته وحزمه
تم الا ككتاب وكانت نتيجة ما يأتي :

عدد

٢٠٧١١١	سهم	ا كتـب	بها	الفرنساويون أي زيادة عن النصف
٣٢٤	»	»	»	البلجيكيون
٧	»	»	»	الدا نمركيون
٩٦٥١٧	»	»	»	العثمانيون منها ٩٢١٣٦ ا كتـب بها سعيد باشا
٤٠٤٦	»	»	»	الاسبانيوليون
٥٤	»	»	»	روما
٢٦١٥	»	»	»	هولاندا
٥	»	»	»	البرتغال
١٥	»	»	»	روسيا
١٧١٤	»	»	»	تونس
١٣٥٣	»	»	»	البيمون (ايطاليا)
٤٦٠	»	»	»	سويسرا
١٧٦	»	»	»	بوسكانيا

وتبقى ٨٥٥٠٦ سهما كان خصصها دي لسبس لانكلترا والروسيا والنمسا والولايات المتحدة حتى تكون الشركة كاسمها عامة وكغرضها دولية ولما لم

تأخذها هذه الحكومات اضيفت الى حصة سعيد باشا كما اتفق معه دي لسبس
فاصبحت حصة مصر ١٧٧٦٤٢ سهما -

وكان من شروط الا ككتاب ان يدفع المكتتب ٥٠ فرنكا عن كل
سهم وقت الا ككتاب و ١٥٠ فرنكا بعد الا ككتاب في المواعيد التي يحددها
مجلس ادارة الشركة وان كل المبالغ التي تدفع من ثمن السهام يحسب عليها
فائدة بواقع ٥ في المائة من يوم دفعها وان الشركة لا تطالب زيادة عن المائتي
فرنك عن كل سهم قبل مضي سنتين -

انتهت عملية التوزيع وانتخب أعضاء مجلس الادارة من كبار المؤسسين
والمساهمين وجعلت الشركة تحت رعاية البرنس جيروم نابوليون. وسجلت الشركة
بالحاكم الفرنسي وطلب من حكومة فرنسا التصديق على وجودها رسميا. واجتمع
أول مجلس ادارة في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٨ وقرر ان الشركة وجدت فعلا وان
المائة وخمسين فرنكا اللازم طلبها بعد الا ككتاب تطلب في المواعيد الآتية

٥٠ فرنكا في شهر يناير سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يولييه سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يناير سنة ١٨٦٠

وبلغ دي لسبس سعيد باشا هذا القرار وان المهمة التي عندها اليه انتهت
بذلك وان مجلس الادارة هو النائب الرسمي من الآن عن الشركة

لما علمت نتيجة الا ككتاب قامت جرائد انكترا تسخر من المشروع
والا ككتاب فيه ونقول انما الاموال التي جمعت هي من خدامي القباوي والعنابين
والشبالين الذين امكن التأثير عليهم وسلب اموالهم بكل طرق الحيل والخداع
والتمويه لانه من المحقق الذي لا شك فيه أن هذا المال ضائع ولا ينتج أي
ربح لان الجهال لن يعمل .

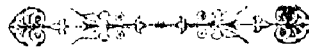
رد عليها دي لسبس بنشر صفقات المكتتبين بفرنسا وحيثياتهم فكانوا :

عدد			
٢٤٩	سهم اكتب بها	مهندسون	
٣٦٩	» »	اصحاب مصارف وسماسرة	
٢٦٧	» »	قضاة	
٤٣٣	» »	اطباء	
٤٣٤	» »	معلمون ومدرسون	
٤٨٠	» »	رجال الدين	
٨٠٩	» »	محامون	
٩١٠	» »	صناع وميكانيكيون	
٩١٠	» »	رجال العسكرية والبحرية	
١٣٠٩	» »	موظفون عموميون	
٢١٩٥	» »	مستخدمون	
٤٧٦٣	» »	تجار	

وخلاصة القول ان الشركة وجدت رسمياً . ويكفي الاطلاع على أسماء الاشخاص الذين ألف منهم مجلس الادارة للحكم على نية دي لبس من ذلك الوقت في حصر كل السلطة في يده ونزعها من يد صاحبها الشرعي الذي لولاه ما وصل دي لبس الى ما وصل اليه بل لولا الصداقة التي كانت بينه وبين سعيد باشا والتي عرف كيف يستفيد منها ويستعملها ما وجدت شركة ولا فتح قنال الآن

كان أقل ما يجب أن يجعل في مجلس الادارة من المديرين المصريين ما يتناسب مع عدد السهام التي لحكومتهم وحصتها في أرباح الشركة بواقع ١٥ ٪ . كان أقل واجب أيضاً ان يجعل مأمور الحكومة في الشركة مصرياً لا هولاندياً ولا فرنسائياً كما حصل . فما راعى دي لبس لا هذا

ولا ذاك ولم يجامل صديقه كما جامله وسترى فيما يأتي كيف انه من هذا التاريخ غير لهجته معه وأصبح يخاطبه باسم الشركة وباسم مجلس الادارة ويناقشه الحساب لان زمن الصداقة فات وأصبحت الجامعة بينهما الرسميات من الاعمال ولكي يخلوله الجو في ادارة الشركة ويختص بها هو وأبناء جلدته جعل في قانون الشركة ما لا يجعل حقاً لحامل سهام أزيد من ثمانية أصوات في الجمعية العمومية مهما بلغ عدد سهامه فلم يبق لمصر رأي معدود وكأن هذه عادته مع كل من ساعدوه فقد رأينا كيف انه بعد ان استخدم السان سيمونيين لمصلحته قد قلب لهم ظهر الحن كما رأيناه بعد موت نجريلى ودي بروك اللذين لم ينكر فضلهما على القنال ومشروعه يحرم ورثتهما من حصص التأسيس التي كان اعطاها لهما بكتابات صريحة ! وقد رأيناه حرم كل المصريين من حصص التأسيس بتغيير القائمة الاولى التي عملت في مايو سنة ١٨٥٥ كما ثبت ذلك كله في القضايا التي رفعت بفرنسا وبمصر والله في خالقه شؤون



الفصل الثانى

(القنال من عهد أسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي إيقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا على إجابة طلب الدولة وإبطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث — قبول الدولة العلية الدخول في المحاربة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار دي لسبس على العمل — مشتري الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل السرعة الحلو للوادي بمعرفة الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئياً على منع السخرة واسترداد الاراضى الممنوحة للشركة وباقي التركة الحلو — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا بالاستانة وأوروبا — قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال — النصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الحديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال ويبيع الاراضى التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الحديوي للقنال — حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لسرور العموم

رأت انكلترا أن دي لسبس يخطو كل يوم خطوات في طريق تنفيذ مشروعه ولم يجد صياحها ولا سعيها نفعاً فقابل قنصلها بمصر سعيد باشا واظهر له خطارة الامر ووخامة العاقبة ان هو ترك دي لسبس على خطته وعرض في اثناء حديثه بدولسبس وكيف انه خدعه واحتال عليه حتى حصل منه على تفويض بتأليف شركة فاساء استعمال هذا التفويض باوروبا وجعله آلة للتأثير به على العوام حتى أوقعهم في شركه واختتم حديثه بنصيحة لسعيد باشا بأن يتبرا من دي لسبس وعمله حتى لا تلحقه تبعه ما يعمل باسمه فخاوبه سعيد باشا بأن دي لسبس لم يعمل شيئاً الا بامرِه وأنه لا يرى في المشروع الا كل الخير والفائدة للعالم أجمع وعلى ذلك فهو يؤيد دولسبس لا ان يتبرا منه . فهدده القنصل بغضب انكلترا

عليه ان هو اصر على ذلك واستأذنه في تبليغ دولته هذا الحديث فاذن له وانصرف -

جاء دى لسبس مصر ومعه بعض من اعضاء مجلس الادارة وقدم تقريراً لسعيد باشا يطلب منه فيه التصريح بالاعمال التحضيرية فتردد سعيد باشا أولاً وكان استئشار بعضاً من كبار المحامين بباريس منهم جول فافر واوديلون بارو فافتوه بان تأسيس الشركة بدون تصديق الباب العالي باطل ولكن دى لسبس مازال يهون عليه الامر ويقول له ان محامين غيرهم قالوا بعكس هذا الرأي وان هذا الرأي يطابق فتوى البرنس دي مترنيخ فلم يجد سعيد باشا مخلصاً سوى ان يجاري دى لسبس على طلبه و اشار الى ثيابه وكانت اتسعت عن جسمه وقال له لقد اذاقني الانكيز العذاب واورثوني الهم والفكر حتى أنحلوا جسمي وانظر الى ثيابي كيف اتسعت عليّ وتحملت كل ذلك لاجل خاطرك واني الآن مرضاة لك ادع جانباً مشورة محاميّ واعمل برأي انصارك

تلقف دى لسبس هذا الامر واسرع في العمل وعقد العقود مع المقاولين وبدأت الاشغال فعلاً - وجهت انكارتا النفاها للباب العالي وطلبت تداخلها لمنع ذلك فكتبت الدولة العلية الى مصر تطلب ايقاف العمل فارسل شريف باشاوزير الخارجية المصرية كتاباً الى دى لسبس يحتج فيه على مايجريه تحت الستار باسم اعمال تحضيرية . فرد عليه دى لسبس رداً طويلاً ينكر فيه من مصر ووالها التداخل في هذا الامر وطلب توقيف اعمال لم يبدأ فيها الا بتصريح صريح من سعيد باشا ونخم كتابه بأنه يلقي على سعيد باشا كل تبعه وكل خسارة تلحق حملة الاسهم اذا ابطال العمل -

دخلت المسألة في دور خطير وتغير قنصل انكارتا بمصر وجاء آخر وقابل سعيد باشا وكلمه في القنال وامره فاسره سعيد باشا أن ما حدا به الى عمل القنال هو ما اعتقده من أنه خدمة يؤديها للدول اجمع فتحفظ جميله وتشكر صنيعه

وتساعده على جعل ولاية مصر ارثا لاولاده فقال له دع القنال الذي يغيظ
 قبحه انكثرا وهي تضمن لك الوصول لغرضك وما درى سعيد باشا ان كلامه
 هذا يؤخذ عليه ويكبرونه بالاستئانة ويبنون عليه العلالي والقصور فيغيرون
 صدر السلطان عليه ويصورون سعيد باشا لعينه في صورة الطامع للاستقلال وحصر
 الملك في بنيه بمساعدة فرنسا وبالجملة أوغروا صدر السلطان على سعيد باشا
 وأوقعوا بين التابع والمتبوع حتى اذا ما انتشبت الحرب بين ايطاليا والنمسا
 ودخلت فيها فرنسا ارادت انكثرا أن تلعب العوبة سياسية توقف بها العمل
 في قنال السويس وتطرد العمال في غفلة فرنسا عن المشروع

اتفقت مع السلطان عبد المجيد على ان يحجى بيروت ويطلب من سعيد
 باشا موافاته بها حتى اذا جاء حجزه وعزله عن ولاية مصر وعين بدله وقضي
 الامر ويكون أسطول انكثرا بالاسكندرية متأهبا لدفع الطوارئ وتنفيذ أمر
 السلطان وايقاف عمل القنال

استعد السلطان للسفر وجاء الاسطول فعلاً متظاهراً بأنه انما حضر
 لاستقبال السلطان وتحيته ولكن فاجاء انكثرا انتهاء حرب النمسا وحصول الصلح
 وتفرغ فرنسا لمصالحها فذهبت الفرصة وحبط التدبير ولم يحضر السلطان لبيروت
 ورجع الاسطول ووافدت تركيا الى القاهرة متتار بك ناظر مالية الدولة
 بأمر من الباب العالي يقضي بايقاف العمل فوقعت الحكومة المصرية في
 حيص بيص وجمع شريف باشا القناصل وعرض عليهم أمر الدولة صاحبة
 السيادة على مصر وأورى ان مصر لا يسعها إلا الطاعة وتنفيذ الامر وطلب منهم
 ان يأمرؤا رعاياهم الموجودين في محل العمل بالانسحاب منه فاجاب القناصل
 بالموافقة وفي طليعتهم قنصل فرنسا الميسوسا باتييه الذي كان ينظر منه التوقف
 وأصدر كل قنصل لرعاياه منشوراً يأمرهم فيه بترك محل العمل والا كانوا
 المسؤولين عن نتيجة ما يحصل .

وصل منشور قنصل فرنسا الى محل العمل وكان دي لسبس غائباً بأوروبا فاحتج أعضاء مجلس الادارة وأبى العمال الفرنسيون الامتثال وبقوا يعملون رغمًا عن تهديدهم باستعمال القوة القهرية .

طير البرق نبأ هذه الحوادث الى أوروبا ففزع حملة الاسهم وهاجوا وماجوا وعقدوا الجمعيات واقترحوا أن يحلوا الشركة ويقبضوا من سعيد باشا قيمة مادفعوه وكان سعيد باشا مستعداً لقبول هذا الحل مفضلاً خسارة المادية على التطويح ببلاده باغضاب دولته ودولة انكلترا ولكن دي لسبس رأى ان يطرق باباً باقياً وهو الالتجاء للامبراطور وطلب مداخلته فعلاً ورسمياً في المسألة عليها تحل على مايروم وكانت الحرب النمساوية قد انتهت لصالح فرنسا كما قلنا ورجع لفرنسا نفوذها فذهب دي لسبس ومعه بعض أعضاء مجلس الادارة لدى الامبراطور فاحسن استقبالهم وقال لدي لسبس لما رآه : ماذا فعلت حتى قامت عليك الدنيا بأكلها فاجابه دي لسبس لفوره : ظنوا يامولاي انك خاذلنا فاستخفوا بنا . فضحك الامبراطور وطيبه وزملاءه ووعدهم خيراً ولما انصرف الجميع استبقى دي لسبس وسأله ماذا يريد أن يعمل : فطلب منه أن يتدخل في الامر ليحافظ على مصالح رعاياه وأموالهم وأن ينقل القنصل الذي لم يدافع عن حقوق الفرنسيين وأسلم أمرهم لخصومهم . فقبل الامبراطور وأصدر الاوامر اللازمة لسفيره بالاستانة بان يطلب من الباب العالي ايقاف التعليمات التي أصدرها لمصر والمخابرة مع الدول على حل هذه المسألة . كما أصدر أمراً بنقل المسيو ساباتيه من مصر . وكان ما أراد نابوليون الثالث رسخت قدم دي لسبس واستمر في العمل غير خائف ولا وجل حتى

وصل الحفر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٠ الى بحيرة التماسح وجرت المياه وسارت المراكب فيها وعمل لذلك مهرجان حضره دي لسبس وجم غفير من القناصل وأمرأ مصر وغيرهم من سائر الملل وفي وقت قطع الجسر الحاجز بين البحيرة

الترعة ودخول ماء البحر الابيض المتوسط في البحيرة خطب دي اسبس خطبة ختمها بقوله : بالنيابة عن سعيد باشا أمر بدخول مياه البحر الابيض المتوسط في بحيرة التمساح « فبهر العالم من هذا العمل الذي تم واستبشروا بالنجاح

اشترت الشركة سنة ١٨٦١ من شركة المرحوم الهامى باشا تفتيش الوادي المجاور للاطيان التي يملكها اياها الفرمان حتى لا يكون لها جاره حقوق في الري أو يعاكسها في الحدود أو غير ذلك وكانت مساحة التفتيش المذكور نحو ٩٠٠٠ هكتاراً أي ٢٢٥٠٠ فداناً اشترته بمبلغ ١٩٩٧ ٠٠ فرنكاً أي بواقع ٢٠٠ فرنك الهكتار (الفدانان ونصف) وكلها قابلة للزراعة بل كانت مزروعة فعلاً واستلمتها الشركة بمزروعاتها وبالمحصولات التي في المخازن وكان فيها نحو ٢٨٠٠ قنطاراً قطناً وأجرت الشركة هذا التفتيش بمجرد شرائه بمبلغ ١٥ الف فرنك في السنة بعد ان كان يؤجر بثمانين ألفاً

قضى المرحوم سعيد باشا في يناير سنة ١٨٦٢ وخلفه المرحوم اسماعيل باشا ومما يؤثر عنه قوله في أول توليته أنه يود اتمام القنال « ولكن على شرط ان يكون القنال لمصر لا ان تكون مصر للقنال » بدأ عمله بأن عقد اتفاقاً مع الشركة على أن تعمل الحكومة المصرية على حسابها ومصاريفها جزء التربة الحلوة التي تبتدىء من القاهرة الى الوادي حتى لا يحصل اشكال بين الحكومة والشركة بهذا الخصوص وحتى تبقى الاطيان التي على ضفتي التربة لمصر لا لشركة أجنبية . قبلت الشركة ذلك ولكن انكثرت لم تنم عن معاكستها فاوحت الى الباب العالي أن يعلق تصديقه على إلغاء نصوص الامتياز الخاصة بتوريد العملة اللازمة للاشغال لمخالفة ذلك لمبدأ حرية الافراد وتمليك الشركة الاجنبية أطياناً زيادة عن المقدار اللازم لممر القنال لما في ذلك من المساس بحقوق مصر والدولة العلية وفعلاً او عزت الدولة العلية الى اسماعيل أنه لا يليق بها أن تصدق على الفرمان الا اذا تنازلت الشركة عن كامل التربة الحلوة المصرية وعن الاراضي الزراعية وقصر

ما يعطى لها على المقدار اللازم للتمثال فقط وطلبت رد نقتيش الوادي للحكومة وحذف تعهد مصر بتوريد الانفار للشركة فصدع اسماعيل باشا بالامر وبلغه لدي لبس فاضطرب سير العمل وبدأ النزاع بين الحكومة والشركة وهال الشركة وازعجها توقف الحكومة في تنفيذ بند الشروط المختص بالعملة والشغالة وهو اساس العمل فاخذ دي لبس يخابر الحكومة ويخوفها ويهددها ويبيدي لها انها ان استمرت على هذا التوقف تكون مسئولة عن نتائجه وتلزم بما يترتب عليه من الخسائر مرتكناً على ماهو مدون بالاتفاق السالف ذكره وكانت حجة اسماعيل باشا ان الحكومة غير ملزمة بتنفيذ شروط اخات الشركة نفسها بها لانها لم تدفع الاجور المتفق عليها بتمامها ولان الدولة العلية صاحبة السيادة لم تصدق بعد على هذه الشروط فلا قيمة لها ومع كل فحسما لكل اشكال قبل اسماعيل مبدئيا ان ينقص عدد الانفار الى ٦٠٠٠ بدل عشرين الفا وان يدفع للشركة تعويضاً عن الاطيان التي ترد للحكومة بناء على طلب الدولة وأن يعمل التركة الحلوة علي مصاريف مصر والشركة تأخذ منها المياه اللازمة لها مجاناً وان يشتري منها نقتيش الوادي

فكبر على مجلس الشركة أن تطلب منه مصر ذلك وأعد من المذكرات ماشاء ودبرت الشركة وأنصارها حركة فكرية ضد مصر وأميرها والدولة ورجالها وأدبت المآذب وألقيت الخطب تنديداً وتهديداً . ومن آلمها وقعا الخطبة التي ألقاها البرنس جيرهيم في ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ بقاعة سراي الصناعة بباريس على نحو ١٦٠٠ شخصاً من جميع الحشيات والدرجات كلها تهكم ووعيد وتقرير وان كان نصح في ختامها للشركة أن تطرق باب التصالح مع الحكومة على مبدأ منع السخرة ورد الاطيان ولكن بعوض . وكان اسماعيل باشا أوفد نوبار باشا لباريس ليفاوض رجال الحكومة الفرنسية والشركة في حل هذه المشاكل فكان الطرفان يطعنان في بعضهما أشد الطعن واستأجر كلاهما فريقاً

من الجرائد تدافع عن رأيه

وعملاً بنصيحة البرنس جيروم قبل مجلس الادارة أن يدخل مع الحكومة في المفاوضة لحل المسائل المعلقة بينهما وكانت الشروط التي يعرضها ما يأتي :

حيث ان الاطيان الممنوحة تبلغ نحو ١٣٣.٠٠ هكتاراً يبقى للشركة منها نحو ٣٣.٠٠٠ والباقي أي نحو المائة الف ترد للحكومة بشرط أن تدفع لها عنها ٥٠ مليون فرنك أي بواقع ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك باعتبار مايساويه بعد التصليح مع أن الشركة دفعت في تفتيش الوادي المنزع المؤجر ٢٠٠ فرنك عن كل هكتار بما فيه المهمات والمحصول . وحيث ان الحكومة كانت تعهدت بان تورد الانفار اللازمة وأقل عدد يلزم هو عشرين الف نفرا والآن تريد الحكومة أن تنقصها الى ستة آلاف ففي نظير تعجيز ١٤٠٠٠ يلزم أن تدفع ٤٠ مليون فرنك فرق الاجر بين ما كانت تدفعه الشركة للمصريين وبين ما تضطر لدفعه للاجانب وتسهيلاً لدفع هذه المبالغ تسترد الشركة من الحكومة المصرية الاسهم التي اكتتبت بها بثمنها أي ٨٨.٨٠١.٠٠٠ فرنك والباقي وقدره ١٧٩.٠٠٠ ر ١ فرنك تأخذ به بونات على الخزينة تخصمها في البنوك

وحيث ان الاطيان سترد للحكومة بهذه السكيفية فالحكومة تتنازل عن الخمسة عشر في المائة التي تخصها في الارباح حيث ان سبب تخصيصها لها هو ما منحته من الاطيان . اما التبعة الحلوة فلم تقبل الشركة أن تعطى للحكومة هذا ملخص ما عرضه دي لسبس على جمعية الشركة العمومية التي انعقدت بباريس في أول مارس سنة ١٨٦٤ ومن الغريب انه بعد ان انتهى من خطابه على الجمعية في اليوم المذكور — وكان كله محشواً بالوعيد والتهديد — قال ان اسماعيل باشا صرح له بان يخبر الجمعية بأنه قابل تحكيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا ليفصل فيما بين الحكومة والشركة من النزاع فهلل الكل فرحاً واستبشاراً اعلمهم بما سيكون لان نابليون هو المدافع عن الشركة والآخذ

بناصرها رسمياً وسياسياً فلا يمكن أحد بحبل الحكم الذي يصدره الا مصر .
ولكن قدر فكان

أسرع نابليون بقبول التحكيم وشكل لجنة من نخبة الرجال لدرس
المسألة بحذافيرها وتقديم تقريره عنها ففعلت اللجنة وكان من رأيها أن تدفع
الحكومة للشركة ١٠٠ ملايين فرنك منها التعويض عن عدم توريد الانفار
٦٠ مليون وكانت الشركة تطلب ٤٠ مليون و ٥ مليون عن الاطيان التي ترد
للحكومة باعتبار ١٠٠ الف هكتار في ٥٠٠ فرنك الهكتار وان تتنازل الحكومة
عن ١٥٠ ٪ التي لها في الارباح وتتنازل عن أسهمها بسعر الا كتاب والباقي
ينفق على تسديده للشركة والترعة الحلوة تبقى الاخيرة .

ولكن نابليون الثالث لطف ذلك في حكمه الصادر في ٦ يوليه سنة ١٨٦٤
اذ قضى بأن ترجع للحكومة الترعة الحلوة وأن الحكومة تدفع للشركة في نظير
ذلك مبلغ ١٦ مليون فرنك منها ١٠ مليون نظير المصاريف التي صرفت والتي
ستصرف لعمل الترعة و ٦ ملايين نظير ما ستخسره الشركة من استغلال الترعة .
وبان لا يبقى من الاراضي للشركة الا ما يلزمها للقنال وتوابعه وملحقاته وحفظه
وصيانه والاعمال التي تلزمه . وحيث ان من الاطيان السابق منها ٦٣٠٠٠
هكتار زراعية يلزم منها للشركة نحو ٣٠٠٠ هكتاراً فالباقي يصير رده للحكومة
في نظير مبلغ ٣٠ مليون فرنك أي باعتبار ٥٠٠ فرنك الهكتار .

وتعويضاً لعدم توريد الانفار للاشغال تدفع الحكومة للشركة ٣٨
مليون فرنك قيمة فرق الاجر ونظراً لكون الشركة لم تراع حقيقة شروط
الاتفاق بأن دفعت أجوراً أقل من المنفق عليها -- وهذا لا يصح أن يكون سبباً
لفسخ الاتفاق حيث المتبادر انه لم يكن الا نتيجة سهو وغلط -- فمن العدل ان
يخصم من قيمة التعويض المذكور المبالغ التي تقصت من الاجور وحيث انها تبلغ
٤٠٠٠٠٠ فرنك فيكون مبلغ التعويض ٣٣٥٠٠٠٠ فرنك ولكن حيث

ان الشركة تطالب بتسعة ملايين فرنك نظير تعطيل الشغل وحيث ان هذا التعطيل لم يكن بسبب الحكومة المصرية بل كان بقوة قهرية لتشديد الدولة العلية عليها فن العدل ان لا تتحمله الحكومة المصرية باكماله بل يقسم مناصفة وعلى ذلك بضم الاربعة ملايين ونصف قيمة نصف التسعة ملايين على الثلاثة وثلاثين مليون ونصف سالفة الذكر ترجع قيمة التعويض الى أصلها أي ٣٨ مليون .

فيكون مجموع مبالغ التعويض ٨٤ مليون وتسهيلا لدفعها قضى نابوليون بأن يكون ذلك بالكيفية الآتية

١ — مبلغ التعويض عن الانفار وقدره ٣٨ مليون يدفع على ستة أقساط الاربعة الاولى منها بمقدار كل منها ٦ مليون ونصف والاثنان الاخيران ستة ملايين فقط وكل قسط يدفع على دفعتين في أول نوفمبر وأول مايو اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وأول مايو سنة ١٨٦٥

٢ — مبلغ الثلاثين مليون قيمة تعويض رد الاطيان على عشرة أقساط سنوية كل قسط منها ٣ مليون فرنك يدفع في أول نوفمبر من كل سنة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٨٧٠

٣ — مبلغ الستة ملايين قيمة ما تخسره الشركة من استغلال التركة الحلوة يدفع على عشرة أقساط سنوية في المواعيد السابقة تماماً وكل قسط قدره ٦٠٠ ألف فرنك .

٤ — العشرة ملايين فرنك التعويض عن التركة الحلوة تدفع في السنة التي تسلم فيها للحكومة تامة

وبقيت حصة الحكومة في الارباح لها ولكنها تبقى ضامنة لسداد هذه المبالغ في المواعيد الموضحة وبعد ان صدر الحكم وقبله الطرفان اشترت الحكومة تفتيش الوادي بعشرة ملايين فرنك وعدلت مواعيد الدفع الموضحة

أعلاه بشروط أخرى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بان تعهدت الحكومة بدفع ثمن تفتيش الوادي وجميع المبالغ المحكوم بها على أقساط شهرية من أول يناير سنة ١٨٦٥ لغاية أول ديسمبر سنة ١٨٦٩ أي على ستة وثلاثين قسطا شهريا متساوية ولا ندري الحكمة في ذلك . ودارت المخاطرة مع الدولة العلية لاستصدار فرمان التصديق فاقترحت الدولة عمل اتفاقية جديدة بما نقرر وتعرض عليها لاعتمادها . وفعلاً عملت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا ودي لسبس بالنيابة عن الشركة وصدرالفرمان بالتصديق عليها في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ويجد القارئ نص هذين الفرمانين بآخر هذا الكتاب في باب الملحقات

ولما انعقدت جمعية الشركة العمومية في شهر مايو سنة ١٨٦٦ بشرها ذولسبس بما تم وهنأها بما نالت وخصوصا بالاتفاقية التي عدلت بها الاقساط وجعلت نهاية الدفع سنة ١٨٦٩ بدل أول نوفمبر سنة ١٨٧٩

تم عملت في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ اتفاقية مع الشركة على أن ليس لها سوى استغلال القنال وصيائنه وتوسيعه وليس لها ادنى امتياز أو استثناء في باقي الحقوق المدنية ولهذا للحكومة وحدها ان تقوم باعمال البوستان والتلغراف للشركة وغيرها مع حفظ الحق للشركة في ان تستعمل خطا تلغرافيا خصوصا لا شغالها في القنال . وان حق الصيد في القنال والبحيرات التابعة له يكون للحكومة وعلى مراكب الصيد أن تخضع للوائح التي تعملها الشركة للملاحة ولا تدفع أي رسم للشركة ولكن لا تنقل ركابا ولا بضاعه خلاف السمك ونوه في هذه الاتفاقية الى أنه اتفق على أن تنشأ ادارة خاصة « تدعى ادارة الاملاك المشتركة » يديرها مأموران من الشركة وآخران من الحكومة ومهمتها تقسيم الاراضي المجاورة للمدن الجديدة التي تأسست والداخله ضمن امتياز الشركة وبيعها لمن يريد البناء بقيود وشروط تتوضح في لائحة خاصة والمحصل من بعد خصم المصاريف يقسم

مناصفة بين الحكومة صاحبة الرقبة والشركة صاحبة الاتفاعة .
واتفق على أن المشترين يعاملون تماماً معاملة باقي المصريين وتنازل
الشركة عن كل مطالبة لها أو للغير عما عساه يكون لهم من الحقوق قبل هذا
الاتفاق وفي نظير كل ذلك قبلت الحكومة ان تدفع للشركة عشرين مليون
فرنك

ثم تنازلت الشركة للحكومة ايضاً في نظير مبلغ قدره عشرة مليون فرنك
عن جميع الاسبناليات التي بنتها الشركة في البرزخ وعن مشتملاتها . وعن
جميع المنازل والمباني التي شيدتها بناحية رأس العش والقنطرة وبحيرة البلاح
وفردان والجسر الخ وعن محجر ومينا المكس ومخازن ومحلات بولاق ودمياط
التي كانت اعطيت للشركة ولما لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت نقود متوفرة
اتفق على أنه بدل تسديد المبلغ نقداً تنازل الحكومة للشركة في نظيره وفي
نظير فوائده بواقع المائة عشرة عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ابتداء من
أول يناير سنة ١٨٧٠ وباسلام هذه القوبونات تعطي الشركة مخالصة نهائية بمبلغ
الثلاثين مليوناً سألفة الذكر وتم ذلك فعلاً وكان سبق التصرف في ١٠٤٠ سهماً
وأصبح الباقي ١٧٦٦٠٢ هي التي سلمت قوبوناتها

واصدرت الشركة بقيمتها سندات عددها ١٢٠ ألف بسعر ٢٧٠ فرنك
السند الواحد وهذه السندات تعطي لحاملها الحق في ٢٥ فرنكاً قيمة الارباح
الاولية المقررة لكل سهم سنوياً وحصتها في الارباح التي توزع بعد ذلك وتسبلك
في ٢٥ سنة بالسحب . (وقد تم استهلاك هذه السندات في سنة ١٨٩٤)

هذا وقد تقدمت الاشغال في القنال نقداً سريعاً بعد زوال هذه العقبات
كلها وبعد تسوية جميع حسابات الحكومة مع الشركة ولكن المصاريف
كانت زادت عن التقديرات الاولى فعملت الشركة سلفة بمائة مليون فرنك
صدرت بها سندات عددها ٣٣٣٣٣٣ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك السند الواحد

والقيمة التي أصدرتها بها ٣٠ فرنك بفائدة ٥ في المئة عن القيمة الاسمية ومع فداحة هذه الشروط التي نقضي بان تدفع ٢٥ فرنكا فائدة على ثلثائة فرنك وبان تستهلك بسعر خمسمية فرنك السند الذي لم تقبض فيه غير ثلثائة لم يكتب في كل السندات في سنة ١٨٦٧ فاضطرت الشركة أن تستأذن من حكومة فرنسا بان تجعل لسندات هذه السلفة ياناصيب بقدر مليون فرنك في كل سنة لعل ذلك يزيد في اقبال العموم على الاكتتاب ورغمما عن هذا كله كان الاقبال قليلا . وما ذلك الا لما كان يذيعه اعداء الشركة السياسيين ضدها من الارجيف

وفي سنة ١٨٦٩ زار الحديوي اسماعيل باشا الاشغال الجارية بالقنال وسر من تقدمها وسافر الى اوربا لدعوة ملوكها لحضور حفلة افتتاحه وفعلا حضرت الامبراطورة اوجيني عن فرنسا وامبراطور النمسا وكثيرون من الامراء والوزراء والكبراء وصرف نحو المليون ونصف من الجنيهات على هذه الحفلات من خزينة الحكومة المصرية وقم القنال في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وهذا مبدء التسعة وتسعين سنة المحددة للامتياز وكان في طليعة المهنيين لدولسبس بفتح القنال و بالنجاح اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا بعد أن كان له من الد الحصام ولكنها السياسة لا مبدءا لها ولا وجدان

وبذا انتهى هذا الدور بخسارة مصر الملايين من الجنيهات في حفلات ومن سندات وفوائد تقود وتعويضات حكم عليها بها وبخسارتها قوبونات اسهمها ولم تكن ولا كلمة خير أو شكر لها أو رجالها الذين زهقت ارواحهم في الاعمال بل كل التهانى كانت لدولسبس ولا مبراطور فرنسا وانزوت مصر كأن كتب عليها من الاصل الغرم ولغيرها الغم